الإدارة غير الرشيدة للمشتقات النفطية في اليمن

Poor governance of petroleum products in Yemen

د. سعيد عبد المؤمن انعم

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
العلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

ISSN : 2410-1818

الإدارة غير الرشيدة للمشتقات النفطية في اليمن

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآثار المترتبة على تصاعد استهلاك المشتقات النفطية في اليمن وكذلك الآثار المترتبة على برامج الإصلاح الاقتصادي ورفع الأسعار على الكميات المستهلكة من المشتقات النفطية وحجم الدعم الحكومي ، وبالتالي الإدارة الرشيدة لها ومدى الالتزام بتوصيات الجهات الرقابية في هذا الجانب وتقديم التوصيات التي تساعد على الإدارة الرشيدة للموارد.

وتفترض الدراسة أن اليمن تفتقر لإدارة رشيدة قادرة على الاستفادة من هذه الموارد ولذا لم تحقق برامج الإصلاح الاقتصادي الأهداف المرجوة منها مع ضعف الاهتمام بتنفيذ توصيات الجهات الرقابية المختصة وتساهل الجهات الرقابية بحيث تظل توصياتها هذه حبيسة الأدراج وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض أسعار المشتقات النفطية والكميات المستهلكة من هذه المشتقات.

وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الافتراضات مما يحتم القيام بالإجراءات المناسبة التي تضمن وجود إدارة قادرة على ترشيد استخدام الموارد المتاحة وبالذات الموجه لدعم المشتقات النفطية للاستفادة الكاملة منها في عملية التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المواطنين ، مع ضرورة الالتزام بتوصيات الجهات الرقابية المختصة ومحاسبة المقصرين والمستفيدين غير الشرعيين.

Abstract

This study seek to know the effects of increasing consumption of petroleum products in Yemen as well as the effects of economic reform programs and higher prices on the quantities consumed and the magnitude of government support, and thus the rational management and the extent of compliance to the recommendations of the regulatory authorities In this field. in addition to make recommendations which help in managing these resources rationally.

The study assumes that Yemen lacks good governance able to benefit from this resources therefore economic reform programs have not achieved their objectives with poor attention to Implement the recommendations of the competent regulatory authorities and leniency of regulatory authorities so that their recommendations remain sitting on the shelf as well as there is statistically significant relationship between the low prices of and the quantities consumed o f these products.

The study proved the validity of these assumptions which makes it imperative to do the appropriate procedures to ensures a rational management able to use available resources especially those dedicated to support oil products to ensure their full utilization in sustainable development process and meet the needs of citizens, as well as call the negligent staff and illegal beneficiaries to account in accordance with the law and ensure that the legally prescribed penalties were imposed on them.

ISSN : 2410-1818

توطئة :

الإدارة هي علم وفن ومهارة بشرية تهدف إلى تخطيط وتنظيم وتوجيه الموارد والرقابة عليها بالشكل الذي يحقق الأهداف المتوخاة منها ، والإدارة قديمة قدم البشرية اذ ظهرت الحاجة إليها لكي يتمكن البشر من العيش الكريم على الأرض.

وتتصف الموارد المتاحة لآي دولة في الغالب بالندرة النسبية وهو ما بتطلب الإدارة الرشيدة لها للتمكن من تلبية كافة الاحتياجات في كل الأوقات وبما يسهم في استمرار عجلة الحياة بشكل طبيعي.

وفي عصرنا الحالي تعد المشتقات النفطية مصدر أساسي وهام لتوليد الطاقة والحركة في العالم كما تأتي أهميتها من استخداماتها الكثيرة والمختلفة في مناحي الحياة حتى أنه يصعب التفكير باستمرار الأنشطة الانتاجية دونها ، ولذا فهي اكثر أنواع الاستهلاك استنزافا للموارد المالية كما يظهر ذلك هيكل الحسابات المالية للدول.

والمشتقات النفطية هي تلك الناتجة عن عمليات تكرير النفط الخام (بنزين ، سولار ، مازوت ، كيروسين ، وقود الطيران التربين ، الاسفلت) من المصافي كمنتج نهائي قابل للاستهلاك أو للدخول في عمليات إنتاجية أخرى.

وفي اليمن يظهر التصاعد الواضح في أرقام الاستهلاك لهذه المشتقات وحجمها سواء من الاستهلاك الوطني أو الميزانية العامة للدولة وحجم الدعم المقدم وحجم الأثر على هذه البنود كبر حجم الانفاق عليها من موارد الدولة المحدودة أصلاً.

إن الوعي الاستراتيجي بأهمية المشتقات النفطية وأثرها على الطاقة والحركة وما تستنزفه من موارد يملي على الحكومة والمواطنين في اليمن الاتجاه نحو إدارة رشيدة وتفهم وسلوك مختلف في استخدامها وترشيده بالشكل الذي يحد من اهدار الإمكانات المالية المخصصة لتوفيرها.

ISSN : 2410-1818

مشكلة البحث : لم تفلح الإدارة الحكومية من خلال برامج الاصلاح الاقتصادية ورفع الأسعار خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠١٣م في ترشيد استهلاك المشتقات النفطية والتخفيف من الدعم الكبير لها والحد من عمليات التهريب ، مما مثل هدراً لموارد اليمن المحدودة وسمح لفئات معينة من الاستفادة غير الشرعية على حساب المجتمع وهو ما يعني إدارة غير رشيدة للموارد ، في الوقت الذي يستدعي الأمر توجيه جل الموارد نحو عملية التنمية المستدامة وتوفير متطلبات المواطنين.

أهداف البحث : تهدف هذه الدراسة إلى:

١) معرفة التالي في اليمن:

- الآثار المترتبة على تصاعد استهلاك المشتقات النفطية خلال فترة الدراسة.
- الاثار المترتبة على برامج الإصلاح الاقتصادي ورفع الأسعار التي تم تطبيقها على الكميات المستهلكة من المشتقات النفطية وحجم الدعم الحكومي.
- وجود إدارة رشيدة ونجاحها بتوجيه دعم المشتقات لتحقيق الأهداف المخططة.
- مدى الالتزام برأي الجهات الرقابية المختصة في جوانب ترشيد الاستهلاك من المشتقات النفطية وتخفيض الدعم الحكومي.

٢) تقديم التوصيات التي تساعد على الإدارة الرشيدة للمشتقات النفطية.

فرضيات الدراسة : تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

١) تفتقر اليمن لإدارة حكومية رشيدة قادرة على الاستفادة من الموارد المحدودة والحد من الهدر ولذا لم تحقق برامج الإصلاح الاقتصادي والرفع المستمر لأسعار المشتقات النفطية في اليمن الأهداف المرجوة منها.

٢) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض أسعار المشتقات النفطية والكميات المستهلكة.

منهجية الدراسة : لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الكمي ودراسة الحالة.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموارد المتاحة والندرة النسبية لها وأن يتم استخدامها بفعالية وكفاءة لتحقيق التنمية المستدامة والوصول للعيش الكريم، كما تنبع أهميتها من الدور الذي يجب أن تقوم به برامج الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري من رفع كفاءة الاستخدام والحد من العبث والهدر ومن

ISSN : 2410-1818

الدور الحيوي الذي تقوم به الأجهزة الرقابية والإدارية المختصة في حماية الموارد العامة وحسن استخدامها.

الفترة الزمنية للدراسة : سوف تغطي الدراسة الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠١٣م

تقسيم الدراسة :

الفصل الأول : الإطار النظري.

الفصل الثاني : الإطار العملي.

الفصل الثالث : الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول الإطار النظري

يستعرض هذا الفصل أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة ، والإدارة الرشيدة وأهميتها ، ومن ثم المشتقات النفطية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن ذات العلاقة بالدراسة والنتائج التي ترتبت على تنفيذها.

الدراسات السابقة :

١) دراسة عبد المجيد (١٩٩٩م) بعنوان التعديلات السعرية للمشتقات النفطية على مستوى الاستهلاك المحلي الإجمالي ، والتي تضمنت تطورات الاستهلاك للأعوام ١٩٩١- ١٩٩٨م ، وتوصلت الدراسة إلى:

- أن رفع أسعار البنزين والمازوت والديزل في التعديل السعري من مارس ١٩٩٥م وحتى ١٩٩٧م لم يؤثر على الكميات المستهلكة منها.
- أدى التعديل السعري عام ١٩٩٨م إلى خفض استهلاك البنزين بنسبة ٦.٨٪ عام ٩٨ وبنسبة ٩٪ عام ٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٧م ، وخفض استهلاك الكيروسين بنسبة ٨.٧٪ و٦٪ للعامين ٩٨ ، ٩٩ مقارنة بالعام ١٩٩٧م .

وأوصت الدراسة بأن يتم تسعير النفط الخام المخصص للاستهلاك المحلي على أساس مؤشر برنت والكميات المسلمة لشركة النفط اليمنية من مصافي عدن وفقا لمؤشر بلاتس روتردام بالدولار مضافا إليها اجور الشحن والتأمين ، وبالتالي يصبح الدعم الحكومي للمشتقات النفطية متغيرا من وقت لأخر طبقا لتغير مؤشر أسعار بلاتس وكذا أسعار الصرف الرسمي المعلن من قبل البنك المركزي اليمني.

ISSN : 2410-1818

٢) دراسة البطلي (٢٠١٣م) والتي أظهرت :

- أن الموازنة العامة للدولة واجهت صعوبات وتحديات نتيجة استمرار ارتفاع دعم المشتقات النفطية والذي بلغ حوالي ٢١٪ من النفقات العامة ، وأن فاتورة الدعم خلال الاعوام (٢٠٠٠- ٢٠١٣م) بلغت حوالي ٢٤ مليار دولار ونظرا لاتجاهاته التصاعدية فقد استحوذ على حوالي ثلث الإنفاق العام في السنوات الأخيرة.
- يستحوذ دعم المشتقات على حوالي نصف إيرادات النفط والغاز ، ونظرا لتراجع حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام مقابل زيادة الاستهلاك المحلي للمشتقات فان فاتورة الدعم مرشحة للاستحواذ على جل هذه الإيرادات في السنوات القادمة.
- كرست الحكومة معظم نصيبها من عائدات صادرات النفط الخام لتغطية فاتورة واردات المشتقات من الخارج والتي تراوحت بين ٢- ٣ مليار دولار سنويا ، وواردات الديزل استحوذت على النسبة العظمى من الدعم حيث تستورد اليمن حوالي ٦٥٪ لتغطية الاستهلاك المحلي منه من الخارج.
- بلغت إيرادات الثروة النفطية خلال ٢٠٠٠- ٢٠١٠م ٤١.١ مليار دولار انفق منها ٤٠٪ لدعم الوقود بزيادة تجاوزت الانفاق على قطاعي التعليم والصحة.
- ٣٥٪ تقريبا من الدعم استفادت منه ٢٠٪ من الاسر اليمنية التي تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة وما يقدر ب١٠٪ منه ذهب للأسر الافقر في المجتمع.
- انخفاض الأسعار المحلية للوقود يحفز على زيادة الاستهلاك المحلي ، وينجم عن انخفاضها مقارنة بالأسعار الدولية تهريب المشتقات إلى الخارج مما يقود إلى تركز الثروة لصالح فئة المهربين كما يحفز على الاستخدام غير الرشيد للموارد.

ومن ضمن أوصت به الدراسة:

- التعجيل برفع الدعم عن المشتقات وتخصيص مبالغه لمشاريع استراتيجية وتنموية لخدمة المواطن مع تركيز الإنفاق على أولويات التنمية الريفية والتخفيف من الفقر.

ISSN : 2410-1818

- تحفيز الاستثمار الخاص ومشاركته في إنشاء مصافي جديد إضافة إلى تحديث وتوسعة مصفاة عدن.

٣) دراسة خورشيد والإبراهيم (٢٠٠١) بعنوان (تقدير الآثار متوسطة الأجل لبرنامج الإصلاح المالي بدولة الكويت باستخدام نموذج للمالية العامة والاقتصاد الكلي)، والتي هدفت إلى بناء نموذج اقتصادي متعدد القطاعات يركز على سياسات المالية العامة وتحقيق المعايير الفنية واستخدامه في اختبار الآثار المباشرة وغير المباشرة لتطبيق البرنامج المالي المقترح على معدلات الاداء الاقتصادي في المتوسط واعتمدت الدراسة الاعوام ١٩٩٤- ١٩٩٥م كأساس لهيكل الحسابات المالية للحكومة والى برنامج الإصلاح المالي في المدى المتوسط ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م والذي يتضمن عدة إجراءات منها رفع رسوم الخدمات العامة ومن ذلك زيادة اسعار بيع البنزين الخصوصي والممتاز والكيروسين والديزل للسوق المحلي ، وقد اوضحت الدراسة انه نتيجة لذلك سترتفع إيرادات الخدمات العامة من ٢٩٩ مليون دينار عام ٢٠٠٠م الى ٦٨٠ مليون دينار عام ٢٠٠٥م بمتوسط نمو سنوي مقداره ١٧.٩٪ ، ولكن البرنامج في المجمل سيساهم في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وحجم الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تناقص مستويات الرفاه وزيادة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل والملاحظ أن الحكومة الكويتية في هذا البرنامج لم تعمد إلى خفض سعر العملة

٤) دراسة حاتم (٢٠١٢) بعنوان دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار وإشكالية السياسية النقدية في العراق، والتي هدفت للتعرف على دور سياسة البنك المركزي العراقي تجاه سعر الصرف يشكل خاص والمال النقدي بشكل عام في احتواء التضخم وتهدئة معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار بما يؤمن الاستقرار السعري في نهاية المطاف، وتطرقت الدراسة للفترة ١٩٩٥- ٢٠١١م، وتوصلت إلى أن التحكم في سعر الصرف غير كاف في حد ذاته لاحتواء التضخم وضمان الإستقرار السعري الا ان سعر الصرف يعد أهم العوامل المحددة لمسار أسعار المعروض السلعي في الاسواق المحلية، وتظهر الدراسة ان الارقام

ISSN : 2410-1818

القياسية لأسعار المستهلك في الوقود والإضاءة كانت ١٩٤٠.١٠ عام ١٩٩٦م واعلى رقم كان ٣١٤٨٦٤.١٠ عام ٢٠٠٧م.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالأتي:

- بيانات ومعلومات فعلية عن الفترة الزمنية ١٩٩٥- ٢٠١٣م.
- ربط استهلاك المشتقات النفطية بتخفيض قيمة العملة المحلية.
- إبراز ملاحظات وتعليمات مجلس النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتوجيهات مجلس الوزراء.
- ربط اليات برنامج الإصلاح المالي في اليمن بالإدارة غير الرشيدة للموارد وبالتالي فشل الإجراءات المتبعة في تحقيق الأهداف المتوخاة.

الإدارة الرشيدة :

إن الادارة الرشيدة جهد ذهني بشري استراتيجي متطور يهدف إلى الاستفادة من الموارد المتاحة للمنظمة أياً كان ملكيتها أو حجمها أو نشاطها بما يعمل على إنجاز الأهداف المرغوبة من قبل أصحاب المصلحة المتعددين بأقصى درجات الفاعلية والكفاءة.

وفي عصرنا الحالي والذي ازدادت متطلبات البشر ورغبتهم في العيش الكريم في ظل ندرة نسبية للموارد يدفع الأمر إلى الحديث عن تلك الإدارة القادرة على توجيه الموارد المتاحة نحو الاستخدام الرشيد الذي يعظم الفائدة منها ويقلل من الاهدار والعبث والإسراف.

وعلى مستوى الدول والموارد المجتمعية ومنظماتها الهادفة للربح بالذات يزداد الاهتمام بقضية الإدارة الرشيدة الكفؤة التي يمكنها من استخدام الموارد المتاحة لتحقيق تنمية مستدامة ترفع من مستوى معيشة الجيل الحالي وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة في ظل الحفاظ على البيئة وتنمية هذه الموارد ما امكن أو على الأقل اطالة فترة استخدامها.

والمشتقات النفطية هي نتاج استخراج وتكرير مادة ناضبة الا وهي النفط والذي اصبح يمثل عصب الحياة وروح الحركة وقد قال كلمينصو رئيس وزراء فرنسا ابان

ISSN : 2410-1818

الحرب العالمية الأولى (قطرة نفط تساوي قطرة دم) ، ووجود هذه الثروة في اي بلد انما هو نعمة ربانية يجب تعظيم الاستفادة منها إلى اقصى درجة ممكنة لمصلحة المجتمع ككل وليس افراد أو مجموعة محددة.

ومن هنا تكمن أهمية الإدارة الرشيدة لهذه الموارد وبالذات في مجال استهلاك المشتقات الناتجة عن تكريرها والحد من كل مظاهر العبث والإهدار والاستفادة الضيقة.

الإصلاح الاقتصادي والمشتقات النفطية :

تتضمن الاصلاحات الاقتصادية العديد من الإجراءات التي يقوم بها أي بلد بحسب الحاجة أو الرغبة ، ومن ذلك زيادة أسعار السلع التي تقوم الحكومة بتوفيرها للمستهلكين بحيث تقترب من كلفتها الحقيقية ، وبما يؤدي إلى رفع الدعم عنها دفعة واحدة أو بشكل تدرجي ، وإخضاعها لسعر السوق الحر ، وتشجيع القطاع الخاص لتولي الدور الرئيسي في عمليات الإنتاج والاستيراد والتوزيع.

وهو ما ينطبق على المشتقات النفطية التي تقوم كثير من الدول ومنها اليمن بدعمها بحيث تكون أسعارها في متناول المواطنين ، كما يعد فارق السعر في هذه الحالة دعم غير مباشر للمنتجات المحلية لتتمكن من منافس المنتجات الخارجية في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

والهدف من هذه الاصلاحات تقليص عجز الموازنات الحكومية ، وترشيد الاستهلاك من هذه المشتقات ، ولكن ذلك يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة ، وتسريع تآكل الطبقة الوسطى، وإضعاف قدرة المنتجات المحلية على المنافسة.

آلية دعم المشتقات النفطية باليمن :

يتم احتساب الدعم وفقاً لاتفاقية الترتيبات المحاسبية لقطاع النفط والمعمول بها منذ مارس ٩٩م والذي تقضى بأن يتم تسعير المشتقات المختلفة المسلمة لشركة النفط من مصافي عدن وفقاً لأسعار بلاتس شمال غرب أوروبا ومن مصافي مارب وفقاً لأسعار حوض البحر المتوسط وفي حالة حدوث فارق (زيادة أو نقص) بين التكلفة وأسعار البيع

ISSN : 2410-1818

المعتمدة يتم تسويتها بين الشركة ووزارة المالية بحيث تعتبر الزيادة دعم حكومي تتحمله الوزارة (لتثبيت أسعار البيع في السوق المحلية) وتقوم الشركة بتوريد الفائض في حالة حدوث النقص ، وقد ادى ارتفاع تكلفة مشتريات المشتقات النفطية الى حدوث ارتفاع كبير في الدعم الحكومي بالرغم من رفع أسعار البيع في السوق المحلي للمشتقات النفطية.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٥م، ص١٨٦)

نظرة عامة لرفع أسعار المشتقات النفطية في اليمن :

كانت أول مرحلة لتعديل أسعار هذه المشتقات في اليمن بعد الوحدة ١٩٩٠م حينما تم توحيد سعر العشرين لتر البنزين وبالتالي انخفض السعر إلى النصف في المحافظات الجنوبية.

وقد تلت الوحدة سنوات عصبية ظهر فيها تخبط في الجانب الاقتصادي وضعف كفاءة وفاعلية الإجراءات الاقتصادية والفساد الكبير وكان من اخطر مظاهر ذلك انهيار العملة الوطنية بشكل سريع ووقوف الجهات الحكومية المختصة موقف المتفرج، وهو ما ترتب عليه ظهور فارق كبير بين تكلفة المشتقات النفطية وسعر البيع وبالتالي ظهور وتفاقم مشكلة الدعم.

وعندما تبنت الحكومة عام ١٩٩٥م ، الإصلاحات الاقتصادية كان منها رفع الدعم عن أسعار السلع الأساسية ومنها المشتقات النفطية.

فقد كان على اليمن أن تتبع الخطوات التي يرسمها لها كلا من صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث أقرت الحكومة في مارس ١٩٩٥م برنامجا للإصلاح تضمن عدة مراحل لكبح جماح التضخم ومحاصرة الفجوات الكبير في الموازين الاقتصادية، وذلك من خلال عدة وسائل منها رفع الدعم عن بعض السلع ومنها المشتقات النفطية وزيادة أسعارها وتمثلت الإجراءات في مجموعة قرارات مجلس الوزراء التي تم تنفيذها مباشرة عام١٩٩٥م.(فؤاد راشد ، ١٩٩٧، ص٩١- ٩٣)

ويأتي تنفيذ اليمن للشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي مثلها مثل الدول الأخرى لكي تستفيد من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق ، والذي يجب تنفيذها خلال فترة برنامج تثبيت يتضمن عدة محاور منها رفع الأسعار التي تباع بها

ISSN : 2410-1818

خدمات ومنتجات المرافق العامة والقطاع العام وإلغاء الاعانات التي تقدم للسلع.(باصهيب، ٢٠٠٥م، ص٢٢- ٢٣)

وقد قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات في المراحل الأربع الأولى التي تم تنفيذها خلال مارس ١٩٩٥- ديسمبر ١٩٩٨م منها الخفض التدريجي للدعم من خلال الرفع التدريجي لأسعار المشتقات ، واستمرت عمليات رفع الأسعار حتى وصل سعر دبة البنزين إلى اربعة ألف ريال.

جدول رقم (١) تغيير أسعار المشتقات النفطية بالريال

السلعة	العام ١٩٩١	العام ٢٠١١	العام ٢٠١٤
عشرين لتر بنزين	١٢٠	٣٥٠٠	٤٠٠٠
عشرين لتر سولار (ديزل)	٦٠	١٠٠٠ ، ٢٠٠٠	٣٤٠٠

الجدول من اعداد الباحث

تخفيض سعر العملة اليمنية :

خلال هذه الفترة التي تم فيها القيام برفع أسعار المشتقات النفطية كان هناك تخفيض ممنهج لسعر العملة المحلية اذ كان يتم تخفيض قيمتها سنويا فمن اثني عشر ريال عام ١٩٩١م إلى مائتين وأربعة عشر ريال للدولار نهاية ٢٠١٣م ، وقبل البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح الذي قامت به الحكومة عام ١٩٩٥م كان هناك العديد من الأسعار للريال امام العملات الاجنبية بحيث تضمن البرنامج توحيد هذه الأسعار وهو ما تم فعلا.

جدول رقم (٢) تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالريال اليمني

العام	السعر
١٩٩١	١٢.٠١
٢٠١١	٢١٣,٨٥
٢٠١٣	٢١٤,٩١

ISSN : 2410-1818

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام ٢٠٠٦ ، ص١٤١ ، التطورات النقدية والمصرفية في الجمهورية اليمنية تقرير شهر (نوفمبر ٢٠١٣) ، ص٢١

وكانت الحكومة قد حاولت تبرير الانخفاض المستمر للعملة المحلية لأسباب منها التوسع المستمر في السنوات السابقه لعام ١٩٩٥م في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وزيادة الاستهلاك الخاص وانخفاض معدلات الاستثمار الحكومي والخاص من جهة ، وتزايد عجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى كان قد أدى الى انخفاض كبير في سعر الصرف للريال مقابل الدولار مما زاد في تكريس الإختلالات القائمه.(الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦- ٢٠٠٠، ص١٦)

وقد استهدفت الخطة الخمسية الثالثة في مجال السياسية النقدية استمرار العمل بسياسة سعر الصرف المعوم والذي يضمن سعر صرف حقيقي منافس لتشجيع الصادرات.(الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١- ٢٠٠٥ ، ص٨٣)

ولكن ما حصل هو قيام الجهات الحكومية بالسماح بتخفيض العملة المحلية سنويا تحت ذريعة تشجيع الصادرات مع ان الصادرات النفطية هي التي استحوذت على النصيب الأكبر منها ، وقد تغافلت هذه الجهات عن حقيقة هامة وهي ان العملة الوطنية اكثر من ورقة تتداول بين الناس فهي قوة شرائية ومخزن للثروة ايضا وبالتالي مظهر من مظاهر عافية الاقتصاد أو مرضه وان انخفاضها المستمر يدفع الناس لضعف الثقة بها وبالذات رجال الأعمال إلى استخدام العملات الاجنبية في التداول وتكوين الاحتياطيات مما يزيد من ضعف العملة المحلية.

ان ارتفاع سعر العملة المحلية أو انخفاضها ليس هو العامل الوحيد في ارتفاع أو انخفاض أسعار المشتقات في السوق المحلية حيث ان هناك عوامل أخرى منها الارتفاع المستمر في اسعار النفط الخام وتكاليف النقل ولكنه عامل ذو تأثير مهم على أسعار المشتقات النفطية.

وبالتالي اصبح من غير المجدي كثيرا رفع أسعار المشتقات النفطية والذي كان يتم سنويا لأن تخفيض سعر الريال سنويا ايضا كان يفقد جزء من الاثر المطلوب لرفع السعر قي ظل عامل اخر ألا وهو بدء سلسلة متواصلة من ارتفاع أسعار النفط الخام والتي وصلت إلى ما يقارب المائة الدولار للبرميل عام ٢٠٠٨م قبل ان ينخفض سعره

ISSN : 2410-1818

نتيجة للازمة المالية العالمية ومن ثم عاود الصعود من جديد وهو ما ترتب عليه ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في الاسواق العالمية خاصة وانه لم يتم الالتزام بما ورد في الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) التي استهدفت تخفيض دعم المشتقات النفطية إلى الصفر نهاية هذه الخطة.

نتائج رفع أسعار المشتقات النفطية في اليمن :

كانت المؤشرات الأولى منذ بد تنفيذ برنامج الإصلاح الذي تقوم به الحكومة تثبت أن الاصلاحات بشكل عام لا تسير بالشكل الصحيح وبالتالي فإن نتائجها تأتي بغير المتوقع والمأمول ، فقد اظهرت المؤشرات الفعلية ان عائدات الاصلاحات السعرية (والتي كانت تمثل من الوجهة الاقتصادية موارد مهدورة) لم توظف التوظيف الأمثل لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف وطأة المعاناة عن المواطنين الذين تحملوا عبء الإصلاح ، وقصور السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والإدارية. (مجلس النواب، ١٩٩٥-١٩٩٧م، ص٤١)

وكانت التعديلات السعرية في يونيو١٩٩٨م وانخفاض الأسعار العالمية للنفط قد ادت إلى ازالة دعم منتجات البترول قبل سنة واحدة من الموعد المحدد لذلك في البرنامج وهبط الدعم الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي اجمالي من١٦٪ إلى١٪ هذا العام. (البشاري، ١٩٩٩م،ص٨٣)

تهريب المشتقات قضية مرتبطة بجملة من العوامل وقد ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧م التقرير الأولي المقدم من وزير النفط والمعادن حول تهريب المشتقات النفطية والذي تضمن جملة من العوامل التي تساعد على تهريبها الى جانب مقترح بالإجراءات اللازم اتخاذها لمحاصرة هذه العملية ومحاسبة من يقفون وراءها ، ووجه المجلس شركة النفط اليمنية بالقيام بعملية بيع المشتقات وفي المقدمة الديزل على الشركات النفطية العاملة في الجمهورية وسفن النقل التجاري أو السمكي بصورة مباشرة بالأسعار الدولية عدا التموينات الخاصة بقوارب الصيادين التي تعمل في نطاق الثلاثة اميال (التقليدية) مع تشديد السلطات المحلية على الرقابة الساحلية ، ووجه المجلس بإعادة صياغة التقرير وتضمينه تفاصيل اكثر ومقترحات عملية لتعزيز الرقابة الإدارية وتحديد الاجراءات التنفيذية اللازمة لمواجهة التهريب بما

ISSN : 2410-1818

في ذلك الإجراءات القانونية تجاه الذين يقفون وراء هذه العملية سواء كانوا جهات أو اشخاص وذلك في اطار عملية مكافحة الفساد (الجمهورية ٢٠٠٦، ص٣)

وقد كشف وزير النفط حينها خالد بحاح عن عزم وزارة النفط اتخاذ إجراءات صارمة بحق المتورطين في تهريب مادة الديزل ونشر اسمائهم للراي العام مشيرا إلى ان الوزارة قطعت شوطا في محاربة الظاهرة كشف المتورطين فيها(الثورة ٢٠٠٧، ص١)

مجلس النواب ومن خلال تقييمه لأداء الحكومة في تنفيذها للموازنة العامة وبمراجعة لجنته المختصة للحسابات الختامية للدولة تنبه إلى خطورة استمرار دعم المشتقات النفطية والمبالغ الكبيرة التي توجه من هذه الموازنة والتي تذهب لقلة فاسدة منه في الوقت الذي لا تستفيد منه الاغلبية في المجتمع وبالذات الفئات الفقيرة ، وسوف نستعرض بعضا منها:

- لاحظت اللجنة تصاعد كبير وغير طبيعي في استهلاك المشتقات النفطية بين عامي ٢٠٠٢ وتقديرات عام ٢٠٠٨م بزيادة قدرها (٥٠٠، ٦٢٢، ١٨) برميل شكلت ما نسبته ٦٠٪ من الاستهلاك المحلي عام ٢٠٠١م وهذا ما لا يتناسب مع أي معطيات واقعية تبرر حدوث مثل هذه الزيادة الهائلة للاستهلاك ، ويؤكد حدوث عمليات تهريب كبيرة إلى دول الجوار الافريقي وغيرها من الدول المستوردة للنفط الأمر الذي يشكل استنزاف حقيقي لموارد البلاد ويلحق اضرارا بالغة بالاقتصاد الوطني وعند استفسار الحكومة عن ذلك لم تأتي بمبررات موضوعية لأسباب تلك الزيادة المبالغ فيها.(مجلس النواب، ٢٠٠٨م، ص٢٣)

وقد اقرت الحكومة بان حجم دعم المشتقات النفطية الذي تتحمله موازنة العامة للدولة بلغ نسبة كبيرة منها فقد بلغ ٢٠٠٥ حوالي ٢٣.٥٪ من النفقات العامة وعام ٢٠٠٦ حوالي ٢١.٢٪ ، ويتوقع إن يرتفع إلى أكثر من ٣٠٪ ٢٠٠٨ نظرا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وإن الاستمرار في سياسة الدعم وتزايده يترتب عليه زيادة عجز الموازنة والاختلال المالي والنقدي وأن استمراره في ظل آليات توزيع غير كفئة وقاصرة عن الوصول للفئات المستهدفة من شانه الابتعاد عن أهدافه الاجتماعية والاقتصادية ، أن الدعم يستهدف الفقراء في المقام الأول إلا أن الحصة التي تذهب لهم لا تتجاوز ٢٢.٩٣٪ يقابلها ٧٧.٠٧ ٪ تذهب إلى غيرهم ، وبالتالي فإن سياسة الدعم على

ISSN : 2410-1818

هذا النحو قد أضاعت فرصا كبيرة على الاقتصاد وعلى الفقراء أنفسهم وان إصلاح آلية الدعم من خلال دعم وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية والبرامج الموجهه نحو الفقراء والتنمية الريفية وزيادة الطاقة الكهربائية وتوسيع خدمات التعليم والصحة في المناطق الريفية من المتوقع أن يكون الأثر الاقتصادي والاجتماعي كبيرا يعزز استدامة النمو الاقتصادي ، ويجعل إمكانية تخفيض الفقر بنسبة اكبر بما من شأنه الاقتراب من تحقيق أهداف الألفية في جانب التصدي لظاهرة الفقر.(رئيس الوزراء ٢٠٠٨، ص١٠)

وبرغم ذلك فقد استمر دعم المشتقات النفطية وتصاعدت قيمته وأهميته النسبية من الانفاق العام وتأثيراته السلبية على الموازنة العامة للدولة وعلى عملية التنمية الشاملة المطلوبة ، واستمرت عمليات الفساد المرتبطة بالدعم ومن ذلك التهريب الداخلي والخارجي، حيث اظهرت تقارير مجلس النواب ما يلي:

- ان دعم المشتقات النفطية يمثل احد الاختلالات التي تشوب الموازنة العامة للدولة سواء من حيث اهميته النسبية والتي تمثل نسبة ٢٦٪ من الانفاق الجاري آو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تقدر بحوالي ٦.٤٪ آو كقيمة مطلقة تفوق المنصرف على الانفاق الاستثماري البالغ ٣٦٩ مليار ريال وتتجاوز إجمالي الانفاق على مجالات التنمية البشرية من تعليم وصحة وتتخطى وبأضعاف قيمة المسحوب من المنح والقروض الخارجية خلال السنوات الماضية ٢٠٠٦- ٢٠٠٩ ليمثل هذا الدعم احد اهم التحديات التي تواجه السياسات المالية للحكومة.(رئيس الوزراء، ص١٠١، مجلس النواب ٢٠١٢م، ص٣٨)
- حدث انخفاض نسبي لمبالغ الدعم ونسبته إلى النفقات العامة عام ٢٠٠٩م ، ولكن ذلك لم يكن بجهد حكومي وإنما بسبب الازمة المالية التي عصفت بالأسواق العالمية وادت إلى حالة من الركود الاقتصادي العالمي بدء ببوادر كساد مؤثر في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعد اكبر مستورد في العالم ثم سرى الكساد في اقتصاديات الدول الأخرى خاصة الصناعية ، وقد تدهورت أسعار المواد الاولية بالأسواق العالمية وبالتالي أسعار المشتقات النفطية خلال الأشهر الأخيرة عام ٢٠٠٨ ، والأشهر الأولى عام ٢٠٠٩م.(البنك المركزي اليمني ٢٠٠٩م، ص٦)

ISSN : 2410-1818

- مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات الحكومية في اتجاه الإصلاحات السعرية للمشتقات النفطية إلا أن الملاحظ استمرار ارتفاع قيمة الدعم الحكومي لها والذي بلغ خلال عام ٢٠١٠م (٥٥٨,٩) مليار ريال بزيادة نسبتها (٤٣٪) مقارنة بقيمة الدعم المنصرف خلال العام ٢٠٠٩م وتمثل قيمته ما نسبته (٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين استهدفت الخطة الخمسية الثالثة الخفض التدريجي لهذا الدعم ليصل إلى الصفر في السنة الأخيرة من الخطة ٢٠١٠م. (بيان الرقابة السنوي ٢٠١٠م، ص٦)
- لم تنعكس الإصلاحات السعرية للمشتقات النفطية عام ٢٠١٢م بشكل ايجابي على الموازنة العامة للدولة ، حيث ارتفعت قيمة الدعم الحكومي للمشتقات في الموازنة إلى مبلغ (٦٣٩) مليار ريال بزيادة (٣٣١) مليار ريال وبنسبة (١٠٧.٧٪) عن الربط المقدر وبزيادة (١٠٤.٤) مليار ريال وبنسبه (١٩,٥٪) عن قيمة الدعم المنصرف عام٢٠١١م ، ويستحوذ الدعم على ما نسبته (٢٦٪) من الإنفاق الجاري البالغ حوالي (٢٤٦٣) مليار ريال ، كما أنه يفوق المنصرف على الإنفاق الرأسمالي والاستثماري البالغ (٣٠١) مليار ريال ويفوق إجمالي الإنفاق على قطاعات (التعليم/الصحة العامة/الخدمات الاجتماعية) البالغ إجماليها (٥٨٠,٣)مليار ريال.(مجلس النواب، ص٣٨)
- في البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤م اقرت الحكومة بأن نفقات دعم المشتقات النفطية تتجاوز خمسة اضعاف النفقات الاستثمارية وهذا ما جعل نسبة تكاليف الدين المحلي ودعم المشتقات إلى إجمالي الاستخدامات العامة تصلان خلال يناير - نوفمبر ٢٠١٣م لنحو ١٦,٧٪ و٢٠,٣٪ على التوالي أي اكبر من ثلث نفقات الموازنة وذلك كله على حساب التنمية ومستوى وكفاءة الخدمات الأساسية والضرورية للمجتمع.(وزارة المالية ٢٠١٤م، ص٦، ٧)
- اقر برنامج الحكومة المقدم لمجلس النواب في ٢٠١٤/١٢/٨م بتفاقم مشكلة اختلالات المالية العامة ، ومنها دعم المشتقات الذي استأثر خلال ٢٠١١ - ٢٠١٤م ما نسبته في المتوسط (٢٣٪) ويستحوذ دعم المشتقات المخصصة لإنتاج

ISSN : 2410-1818

الطاقة الكهربائية والذي لازال قائما ما نسبته (٣٤٪) في المتوسط من إجمالي دعم المشتقات بما نسبته (٧.٨٪) من إجمالي النفقات العامة بما يقارب نسبة الإنفاق الاستثماري.(www.24yemen.net/category-1-5050.htm)

يتضح مما سبق ان الحكومة استمرت بدعم المشتقات النفطية دون اتخاذ إجراءات تصحيحية حقيقية فعالة للحد من هذا الاهدار للموارد وتوجيهها نحو التنمية الملحة ، فالواضح ان الدعم وكأحد القضايا المستهدفة في عملية الإصلاح لم ينخفض ويصل إلى مرحلة الانتهاء بل ومستمر في الارتفاع ويلتهم حصة كبيرة من الموازنة العامة للدولة والتي هي بالأساس ليست بالضخمة.

الإدارة غير الرشيدة للوحدات ذات العلاقة :

من ضمن الاختلالات الحاصلة فى القطاع النفطي ذو العلاقة بدعم المشتقات النفطية هو الإدارة غير الرشيدة للوحدات التابعة للحكومة والمسئولة عن تنفيذ الجزء الهام في عملية تخفيض الدعم والحد من التكاليف الباهظة المترتبة عليه والتي تتحملها الموازنة العامة للدولة في جانب النفقات.

إنشاء وتطوير المصافي :

تمتلك الحكومة اليمنية مصفاتين الأولى في عدن والثانية في مارب لا تغطيان كافة احتياجات اليمن من المشتقات النفطية ، ولم يدفع الرفع المستمر لأسعار المشتقات النفطية في اليمن إلى زيادة إنتاج المصافي الحكومية وإنشاء مصافي أخرى مما كان سيعمل على الاستفادة من النفط الخام المحلي بدلا من تصديره إلى الخارج ، بل زاد الاستيراد لتغطية الاحتياجات المحلية الحقيقية والوهمية وزاد التهريب بسبب تزاوج قوى المال والفساد والسلطة وتناغمها في كل ما يهدم الاقتصاد الوطني.

ان قيام وتطوير صناعات التكرير والبتروكيماويات يعد مهمة جوهرية عند وضع أي سياسية اقتصادية بعيدة المدى حيث ان هذا الميدان مؤهل ليلعب الدور الهام في تطوير الاقتصاد اليمني ، كما يضمن اقامة صناعة فاعلة ومتناسقة في مجال التصفية والبتروكيماويات والأسمدة ومرتبطة اساسا مع تطور الاقتصاد اليمني.(القفعي، ١٩٩٦م،ص٣٨)

ISSN : 2410-1818

وأما تطوير المصافي فكان سيعمل على وقف تصدير النفط اليمني بشكله الخام ليس ذلك بل والتخفيض في أسعاره بما يحقق خسائر كبيرة لليمن إذ تم منح تخفيضات لبعض العملاء من السعر الدولي للنفط الخام في العام ٢٠٠٤ م وإعدام ديون كبيرة دون اخذ موافقة مجلس الوزراء بما قيمته ١٨٧، ٧٦٩، ٤٤٧ دولار.(مجلس الشورى ٢٠٠٤ م،ص٣)

فهذا تقرير رسمي يشير إلى انخفاض كميات النفط الخام المكرر في المصافي عام ٢٠٠٦م بالمقارنة بعام ٢٠٠٥م بمقابل زيادة كمية مشتريات المشتقات النفطية من الخارج مما يشير إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية وعدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة للمصفاة.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٦م ، ص٢٨٣.)

كما يتضح إخفاق الشركة اليمنية لتكرير النفط في تنفيذ المشاريع الاستثمارية المدرجة في موازنتها التقديرية عام ٢٠٠٦م والتي منها (مشروع تحديث وتوسعة مصفاة مأرب والذي مثل أحد أهداف الخطة الخمسية الثانية والثالثة وبرنامج الحكومة الذي تضمن العمل على زيادة الطاقة التكريرية لمصفاة مأرب إلى (٢٥) الف برميل يوميا حيث بلغ نسبة الوفر في تنفيذ تلك المشاريع (٨٥٪) تقريباً من الاعتمادات المرصودة ، وأن معظم النفقات التي تم صرفها للمشاريع نفقات جارية لا تضيف تكويناً رأسمالياً ، حيث لم تقم الحكومة بتقديم التمويل المطلوب والبالغ ٧٠ مليون دولار ، وبالنسبة لمدي تنفيذ الشركة لمتطلبات الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) من خلال اختيار الأهداف والسياسات التي تضمنتها والتي تتناسب مع طبيعة نشاطها فانه لم يتم تنفيذ مصفاة رأس عيسي بالحديدة بطاقة ٦٠ إلف برميل يوميا ومصفاة حضرموت ١٢٠ ألف برميل يوميا بسبب التأخر في التنفيذ من قبل المستثمرين.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٦م ص٣٠٩، ٣١٠، ٢٠٠٧م ، ص١٧٤، ٢٠٠٩م ، ص٢٠٦ ، ٢٠١٠م ، ص١٥٣)

ان تطوير مصافي عدن وزيادة طاقاتها الإنتاجية وإنشاء مصافي جديدة للقطاع الخاص في حضرموت ورأس عيسى بالحديدة لم يكتب له النجاح بسبب سوء الإدارة والفساد المستشري داخل الجهات المختصة ، وظل الامر على ما هو عليه تصدير النفط الخام ، واستيراد غالبية الاحتياجات من المشتقات بأسعار أعلى ، وبالتالي ضعف

ISSN : 2410-1818

الاستفادة مما كان سيتاح للاقتصاد الوطني في ايجاد استثمارات كبيرة ، وتوفير العملات الصعبة وإيجاد فرص عمل حقيقية.

ويستمر الأمر على ما هو عليه في الاعوام اللاحقة فالإدارة غير الرشيدة التي فشلت في تطوير وتحديث المصافي فشلت في الحفاظ على كمية الإنتاج ايضا فقد انخفض تكرير النفط الخام في مصافي عدن من عام إلى أخر حيث بلغت الكمية المكررة عام ٢٠٠٧م (٣.٥) مليون طن متري لا تغطي سوى (٥٠٪) من حاجة السوق والمتبقي تم استيراده من الخارج وانخفضت الكمية إلى (٣.٢) مليون طن متري عام ٢٠٠٨م وهي تقل عن المخطط البالغ (٤.٢) مليون طن متري الأمر الذي انعكس في زيادة مشتريات المشتقات خلال العام والتي بلغت (٣.٨) مليون طن متري وما ترتب عنه من تحمل الشركة لأعباء إضافية (فوائد تأخير سداد ، وفوائد تسهيل بنكي) بلغت خلال العام حوالي (٢) مليار ريال تقريباً ، إضافة إلى احتمال توريد كميات من المشتقات غير مطابقة للمواصفات.(بيان الرقابة السنوي ، ص ٤٠)

ويتضح من خلال تقارير رسمية ان الإدارة غير الرشيد للموارد هي المسؤولة عن فشل تطوير وتحديث المصافي في ظل غياب الرقابة والمحاسبة الفاعلة ، ومن ذلك ما يلي :

- انه ومن خلال الدراسة والتحليل لأسباب عدم لم تتمكن شركة مصافي عدن من تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة (السنة الثانية) إذ انه تم إعداد هذه الخطة على أساس قيام الشركة بالتمويل الذاتي للتنفيذ دون مراعاة مدى قدرتها على توفير التمويل اللازم، حيث بلغت نسبة التنفيذ (٠.٥٣٪) لذلك فأن الخطة تفوق إمكانيات الشركة ، خصوصاً مشروع تحديث وتطوير المصفاة.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٧م ، ص١٤٣)
- وجود اختلاف في الهامش المضاف على الشحنات المشتراة من المشتقات النفطية حيث يتم إضافة هامش إلى متوسط سعر البيع المحتسب وفق نشرة بلاتس وسوق الخليج وهذا الهامش المضاف يختلف من شحنة إلى أخرى ولا يخضع لإجراءات رقابية كافية حيث يتم الاتفاق عليه بالتفاوض بين ناظر الإنتاج والشركات الأجنبية ، وكان رد إدارة الشركة (بالنسبة للهامش المضاف إلى

ISSN : 2410-1818

مشتريات المشتقات النفطية فأنه لا توجد له محاضر إنما هناك اتفاقية تحدد ذلك وبالنسبة للشراء الفوري فأنه يتم عبر الفاكسات والبريد الإلكتروني ويتم اختيار أفضل العروض من قبل لجنة مشكلة من المدير التنفيذي ومدير المصفاة وناظر الإنتاج والتموين).(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٧م ، ص١٤٨)

- انخفاض كمية النفط الخام المستلمة من مآرب بنسبة ٥٦٪ عام٢٠١١م بسبب الاحداث الجارية ، ويفيد المختصين ان قيام المصفاة بتكرير خامات أخرى ثقيلة ومنها خام المسيلة غير مجدي اقتصاديا للمصفاة وتكلف خسائر كبيرة نتيجة لتقادم المصفاة وعدم امتلاكها وحدات حديثة لاستخلاص المشتقات الخفيفة من الخام الثقيل بكفاءة ولذا فقد توقفت عن الإنتاج لخمسة اشهر خلال العام.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠١١م ، ص١٦١)
- بلغت نسبة المشاريع غير المنفذة للسنة الأولى للبرنامج الاستثماري ٩٥٪ الأمر الذي يدل على عدم امكانية التنفيذ.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠١١م ، ص١٧٠- ١٧١)
- قيام المصافي بالتعاقد المباشر مع عدة شركات لنقل المشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية دون اجراء مناقصة عامة بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات ، وقد لوحظ ارتفاع تكاليف النقل عبر البواخر المستأجرة.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠١٢م ، ص١٦٢)
- بلغت نسبة المشاريع غير المنفذة من السنة الثانية من الخطة الخمسية الرابعة ومنها مشروع تحديث المصفاة ٨٩.٤٪ الأمر الذي يدل على عدم امكانية التنفيذ.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠١٢م ، ص١٧١)
- لم يتم تشغيل مصفاة مآرب بكامل طاقاتها الإنتاجية عام ٢٠١٢م ووصل تخفيض الإنتاج في احيانا إلى ٥٠٪ بسبب التقطعات المستمرة للناقلات الخاصة بالمشتقات والتفجير المستمر للأنبوب.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠١٢م ، ص٢١٤)

ومن ذلك يتضح الفشل الذريع في تطوير وتحديث المصافي ، وتمكين قطاع الاعمال الخاص من انشاء مصافي بل وقف الفساد حجرة عثرى في هذا الطريق الذي

ISSN : 2410-1818

كان سيوفر فرص استثمارية مربحة وتوفير الاحتياجات من المشتقات النفطية وإيجاد فرص عمل وفي الوقت نفسه توفير موارد مالية للحكومة هي بأمس الحاجة اليها لتغطية نفقاتها بدلا من اللجؤ إلى بدائل أخرى من الاستدانة وتسول المساعدات وفرض ضرائب جديدة ، وفي غياب المسائلة والمحاسبة لم يتم محاسبة المقصرين وتحميلهم نتائج اعمالهم.

مشروعات الكهرباء والتكاليف المرتفعة :

مما كان سيسهم في التخفيف من الكميات المستهلكة من السولار والمازوت هو دخول مشروعات جديدة للمؤسسة العامة للكهرباء تعتمد على مواد أخرى اقل كلفة مثل الطاقة المتجددة والغاز ، ولكن الحكومة لم تهتم بالبديل الأول فقد واجه مشروع المحطة الغازية في مارب العديد من الصعوبات وتعذر دخولها الخدمة في الوقت المخطط، وتضمنت تقارير مجلس النواب عن مراجعة الحسابات الختامية عديد من الملاحظات تكشف الفساد والفشل الحكومي ومن ذلك:

- تلقت هيئة مكافحة الفساد بلاغاً بأن احد التجار يقوم بتزويد محطة كهرباء حزيز بكميات من المازوت تفوق الكميات المنصرفة لها من شركة النفط اليمنية ولنفس القاطرات الناقلة والمختومة بختم مصافي مأرب وتبين للهيئة من خلال دراسة الوثائق المرفقة بالبلاغ أن عملية التسليم تتم عن طريق إيصالات تسليم التاجر وليس بموجب إيصالات الشحن من شركة النفط أو بموجب عدادات خاصة بذلك ما أدى إلى قيامه بتدوين كميات أكبر في إيصال التسليم للمحطة مما يشير لعملية تلاعب منظم يؤدي لحصوله على أموال عامة دون وجه حق.(www.alshibami.net/saqifa//archive/index.php/t-41752.html)
- أن قضية المازوت أحد اكبر القضايا المحالة من هيئة مكافحة الفساد بعد أن تم اكتشاف كميات وهمية بلغت عامي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧م كمية ٣.٤٩٣.٥٠٠ لتر و١.٥٤٦.٣٦٠ لتر خلال يناير - اغسطس ٢٠٠٨م تكبدت فيه الدولة وفق تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مبلغ ٢٧١.٥٠٩.٤٤٥ ريال قيمة فوارق هذه الكميات.

ISSN : 2410-1818

- وفي ابريل ٢٠١١م أدان القاضي المختص بقضايا مكافحة الفساد في محكمة الاموال العامة الابتدائية بأمانة العاصمة ثمانية متهمين من اصل عشرين متهما في القضية رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٨م حيث ارتكبوا تزوير في محررات رسمية هي ايصالات تسليم المازوت المورد لمحطة كهرباء حزيز وذلك بتدوين كميات غير حقيقة تزيد عن تلك الموردة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط بلغ الضرر فيها بحسب تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مبلغ ٢٧١.٥٠٩.٤٤٥ ريال قيمة الفوارق الوهمية للمازوت وتراوحت الاحكام بحبس بعض المتهمين وحرمان الاول من الحصول على أي امتياز من الدولة لمدة سنتين وإلزام المؤسسة الوطنية بدفع المبالغ التي حصلت عليها من الفوارق الوهمية وذلك مبلغ ٣٤٩.٥٩٩.٠٨٠ ريال ، وشمل الحكم بالنفاذ المعجل.(26sep.net/nprint.php?lng=arabic&sid=73107)
- بلغ نسبة الوفر للتنفيذ الفعلي لمشروعات قيد التنفيذ عام ٢٠٠٨م ٥٧٪ ، أي أن هناك قصور في تنفيذ مشاريع الطاقة الكهربائية الإستراتيجية الممولة بقروض خارجية ومن ذلك القصور في تنفيذ مشروع محطة كهرباء مارب الغازية المرحلة الأولى حيث تأخر تنفيذ المشروع لما يقارب الثلاث سنوات ، وكذا عدم استكمال إجراءات مناقصة المرحلتين الثانية والثالثة رغم توفر التمويل اللازم.(مجلس النواب ٢٠٠٨م، ص١٩٢، ١٩٣)
- التباطؤ الشديد في استكمال إجراءات تنفيذ المرحلة الثانية من محطة مارب الغازية رغم الاحتياج الضروري لها وتوفر التمويلات اللازمة.(مجلس النواب، ٢٠١١م، ص١٣٤)
- التعاقد لشراء طاقة جديدة عام ٢٠١٢م بالأمر المباشر رغم ضخامة تكلفة الشراء الذي يستوجب مناقصة عامة ، حيث بلغت قيمة الطاقة المشتراة خلال العام ما يقارب (١٦)مليار ريال وبلغت قيمة وقود الديزل والمازوت المقدم لمحطات شراء الطاقة (٧٨)مليار ريال ليصبح إجمالي القيمة مبلغ (٩٤)مليار ريال وبما يعادل تكلفة إنشاء محطة غازية تمتلكها المؤسسة ، وأن كافة العقود المنفذة

ISSN : 2410-1818

لمحطات تعمل بوقود الديزل المرتفع الكلفة مقارنة بوقود الغاز والفحم الحجري. (مجلس النواب، ٢٠١٢م، ص١٥٤)

الاستهلاك المرتفع في مصانع الاسمنت :

تمثل مصانع الاسمنت الثلاثة (باجل عمران البرح) والتابعة للمؤسسة العامة لصناعة الاسمنت المملوكة للحكومة من كبار مستهلكي مادة المازوت ، وهناك مشكلات في الاستهلاك المرتفع وعمليات الخلط وارتفاع التكاليف التي اشير إليها في وثائق رسمية ومن ذلك:

- رسالة رئيس الوزراء بتاريخ٢٠٠٥/٣/٢م إلى وزير التجارة والصناعة والمرفقة بصور من توجيهات رئيس الجمهورية بإجراء التحقيق مع احد المتعهدين بنقل المازوت إلى مصنع اسمنت البرح حيث قام بخلط هذه المادة مع مشتقات أخرى (السولار) مما أدى إلى توقف المصنع عن العمل وتحميله الاضرار الناتجة عن ذلك.
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قررت الاستمرار في التحقيق بشان دخول ٣٥ قاطرة محملة بيتومين إلى اليمن قبل عام٢٠٠٩م تم بيعها كوقود لأفران مصانع اسمنت عمران وباجل والبرح على انها مازوت وإعادتها إلى بلد المنشأ السعودية حيث اتضح انها غير مطابقة لمواصفات المازوت وتؤدي إلى نتائج صحية خطيرة بالسكان والإضرار بالبيئة وتسرع في تدمير وتهالك المعدات والآلات الصناعية ، وبررت المصانع استخدامها إلى نقص سعرها عن سعر المازوت المعتمد في شركة النفط بنحو ١٧ ريال تقريبا ، وقد اوصت الهيئة مجلس الوزراء بحظر دخولها وان تستخدم المصانع المازوت المطابق للمواصفات العالمية وعدم تكرار الاخطاء السابقة.(النزاهة، ٢٠٠٩م، ص٨)

ومن الملاحظات التي اوردها مجلس النواب من خلال مراجعة الحسابات الختامية في هذا الجانب ما يلي:

- ارتفاع متوسط تكلفة الإنتاج من الوقود في مصنع اسمنت باجل والذي يعمل بالطريقة الرطبة حيث يستهلك من الوقود (١٨٦) لتر لإنتاج طن اسمنت في حين

ISSN : 2410-1818

لا يتعدى معدل الاستهلاك في مصنع اسمنت عمران كمية (٨٦) لتر.(مجلس النواب، ٢٠٠٩م، ص٢)

- قيام المؤسسة بتسوية قيمة العجز المرحل من عام ٢٠٠٧م في مادتي الديزل والمازوت في مصنع عمران بمبلغ ٦٠ مليون ريال وبدون ذكر أسباب.(مجلس النواب٢٠٠٩م، ص٣٠)
- لاحظت اللجنة من خلال ردود المؤسسة بأنها بصدد التعاقد مع احدى الشركات لاستيراد المازوت وبأسعار تقل عن الأسعار السابقة وبنسبة من٦٠٪ إلى٧٠٪.(مجلس النواب، ٢٠١٠م، ص١)
- وفي هذا الصدد يعد هذا الفارق مبالغا فيه إلا اذا كانت المؤسسة ستستخدم مادة البيتومين التي سبق لهيئة مكافحة الفساد ان اوصت بعدم استخدامها وإعادة ما تم ادخاله الي اليمن إلى بلد المنشأ كما اتضح من سابق.
- لم يتم الالتزام بخفض كلفة التشغيل الحالي لمصانع اسمنت المؤسسة التي تعتمد على وقود المازوت المرتفع الكلفة حيث التزمت المؤسسة عند مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠١١م ، بأنها ستقوم خلال فترة ثمانية أشهر بالتحول إلى منظومة التشغيل المعتمدة على وقود الفحم الحجري الأقل كلفة حسب الدراسة المعدة من الشركة الاستشارية.(مجلس النواب٢٠١٢م، ص١٦٩)

تهريب المشتقات النفطية إلى الخارج :

من المشكلات المرتبطة بالمشتقات النفطية هو عملية التهريب المنتظم لها إلى بعضا من دول الجوار بسبب انخفاض أسعارها في اليمن مما يحقق هامش ربح للمهربين وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الكميات التي تتحمل عنها الحكومة الدعم ولا يستفاد منها البتة في اليمن بل تذهب لجيوب المهربين.

ذلك ان انخفاض سعر البيع المعتمد في السوق المحلي لهذه المادة مقارنة بالأسعار العالمية كما يقول تقرير رسمي يغري بعض الاشخاص على تهريب هذه المادة للخارج وعليه فإنه لغرض تحقيق الأهداف التي تتوخاها الدولة من دعم مادة الديزل يتطلب الأمر اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بوقف ظاهرة التهريب لها.(الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٧م ، ص١٣٤، ٢٠١)

ISSN : 2410-1818

وقد ركز بعض مسئولي على مشكلة تهريب المشتقات النفطية وتكاليفها العالية على الاقتصاد والموازنة العامة للدولة ، ومن ذلك:

- وجه حينها وزير النفط خالد بحاح نداء إلى رئيس الجمهورية يشتكي فيه من تهريب النفط للخارج وقال في صحفته على الفيس بوك فخامة الرئيس هناك شخصيات كبيرة تقوم بتهريب النفط من اليمن إلى جنوب أفريقا وبيعه بالسعر العالمي والشراء بسعر الوطن ، وأوضح أن خسارة ميزانية الوطن جراء هذه التصرفات حوالي "١٢٣" مليار ريال سنويا ، وقال عجزنا عن التصدي لهذه الشخصيات بالوسائل المتاحة لنا فنطالب من حظرتكم الوقوف والتصدي لهم ليعود الوضع الى الأفضل وحتى نستطيع توفير النفط للمواطنين وتنتهي الأزمة.((www.hadarem.net/index.php?ac=3&no=6605
- وزير الدفاع حينها محمد ناصر في تعليق رسمي على قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية قال ان القرار يناهض نشاط المهربين وجيوب بعض المتنفذين والجماعات والشركات الأجنبية وان الخطوات التي تتخذها الحكومة لدعم الاقتصاد برفع هذا الدعم والذي كان يذهب بنسبة كبيرة لهولا بينما لا يصل للمواطن سوى الشيء الزهيد وقال ان سفينة تهريب ضبطت مؤخراً في شواطئ المهرة تحمل أكثر من ٣٠ مليون لتر ديزل وتم إعادتها إلى ميناء نشطون(almasdaronline.com/article/60383)
- وزارة النقل اصدرت في ٢٠١٤/٧/٣١م بيان حول رفع الدعم اشارت فيه إلى ان تحرير أسعار المشتقات النفطية كان وما يزال ضرورة وطنيه واقتصاديه ملحة لمحاربة الفساد ورفع المستوى المعيشي للشعب بشكل مباشر يستفيد منه ذوي الدخل المحدود والفئات الاقتصادية التي كانت مستهدفة بهذا الدعم دون ان يستفيد منه مثلما كان حاصل لنفر بسيط جشع امتلأت بطونه من خلال تهريب هذه المشتقات لدول الجوار وهو ما نؤكده في وزارة النقل ولدينا عشرات الإثباتات حول ذلك بالأرقام بحرا وبرا.(-www.voice (yemen.com/news81720.html#sthash.C5AHUATv.dpu

ISSN : 2410-1818

- كشف حينها مدير أمن ساحل حضرموت فهمي محروس خفايا وأسرار أمنية تعاني منها البلاد بشكل عام وحضرموت بشكل خاص حيث أوضح أن سواحل حضرموت حولت إلى أكبر منفذ لتهريب المخدرات والأسلحة ومواد أخرى إلى أرض الوطن والمشتقات النفطية من أرض الوطن إلى خارجه بتواطؤ ومشاركة فاعلة من قبل أصحاب أنفس وضيعة ينتسبون إلى أجهزة يفترض أن تتولى حماية السواحل.(www.hadarem.net/%3fac%3d3%26no % 3d8453)

تضخيم تكاليف المشتقات في شركة النفط اليمنية :

ومن المشكلات المرتبطة بدعم هذه المشتقات والتي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتضخمها هو سؤ الإدارة في الجهات ذات العلاقة بالتوزيع وتتضمن تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنات العامة للدولة ملاحظات لهذا الجانب منها:

١) ان هناك عدداً من جوانب القصور في تنفيذ اعمال النقل للمشتقات النفطية من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية منها: (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٥م ، ص١٨٨)

- لم يتم استغلال خزانات النفط في ميناء المخا لتوفير احتياجات محافظتي (تعز، اب) من المشتقات النفطية حيث يتم توفير احتياجات المحافظتين من الحديدة وعدن مما يترتب على ذلك ارتفاع أجور النقل التي تدفعها الشركة نتيجة لفارق المسافة.
- إعطاء أولوية نقل التربان لمطار صنعاء للقطاع الخاص برغم امتلاك الشركة لناقلات الخاصة بهذه المادة يمكن أن تغطى معظم احتياجات المطار.
- ارتفاع أجور النقل نتيجة الزيادة في فئة الاجور لمتعهدي نقل المشتقات بواقع (٣٠٪) من تعرفة الاجور ابتداء من ٢٠٠٥/٧/٢٠م بحسب قرار وزارة النقل.

٢) لم يتم عام٢٠٠٦ استغلال خزانات النفط في ميناء المخاء لتوفير كامل احتياجات المدينة ومحافظتي (تعز – أب) من المشتقات حيث يتم توفير بعض احتياجات المخاء ومعظم احتياجات المحافظتين من الحديدة وعدن مما يترتب على ذلك تحمل الشركة لأجور نقل إضافية نتيجة فارق المسافة وقد بلغ اجمالي فارق السعر لنقل المشتقات للمحافظتين خلال هذا العام مبلغ (٣٢٥,٢٢٥,٤٣٦) ريال بسبب احتساب

ISSN : 2410-1818

أجور نقل مادة التربانين إلى مطار تعز بالزيادة عن الفئة المحددة لأجور نقل المواد البترولية الأخرى حيث أن إيجار نقل البرميل (بنزين أو ديزل) من الحديدة إلى مطار تعز مبلغ (٢٠٠/٩٦) ريال بينما إيجار نقل البرميل من (التربانين) إلى مطار تعز مبلغ(٣١٨/٦٦) ريال بزيادة قدرها (٧٣ /١١٧) ريال وبنسبة (٥٨٪) ولا يوجد أي مبرر لهذا الفارق الكبير ، وكان على الشركة إنزال مناقصة لنقل التربانين للحصول على أفضل الأسعار بدلاً من الاعتماد على متعهد واحد لنقل هذه المادة. (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٦م ، ص١٩٥، ١٩٦)

٣) في عام ٢٠٠٧م ظل احتساب أجور نقل التربانين إلى المطارات بالزيادة عن الفئة المحددة لأجور نقل المواد الأخرى ، فعلى سبيل المثال إيجار نقل البرميل (بنزين أو ديزل) من الحديدة إلى مطار تعز مبلغ (٢٠٠/٩٦) ريال بينما إيجار نقل برميل التربانين من الحديدة إلى مطار تعز بمبلغ(٣١٨/٦٦) ريال بزيادة قدرها (٧٣ /١١٧) ريال وبنسبة (٥٨٪) ، ولا يوجد أي مبرر لهذا الفارق الكبير. (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٧م، ص١٣١)

٤) قيام احد وكلاء الشركة بدور الوسيط بين الشركة ومؤسسة للكهرباء بتموين عدد من محطات الكهرباء بالديزل والمازوت مقابل حصوله على العمولات التي تصرف لوكلاء المحطات مقابل تكاليف التشغيل وبنسبة (٥٪) من سعر البيع رغم أن احتياجات محطات الكهرباء من الديزل يتم نقلها بصورة مباشرة من منشآت الشركة إلى هذه المحطات ولا تحتاج إلى محطات بيع أو وسائط للتخزين ، وبلغ إجمالي العمولات التي حصل عليها المتعهد عام ٢٠٠٧م (٦٠٦,٤٠٤,٧٩٤) ريال على مبيعات الديزل و(١٣٢,٥١٥,١٤٨) ريال على مبيعات المازوت إضافة إلى صرف أجور نقل الكميات التي يتم نقلها بواسطة احد وكلاء الشركة إلى محطات الكهرباء بتعرفة تزيد بشكل كبير عن التعرفة المعتمدة من قبل الشركة للنقل إلى نفس المناطق. (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٧م، ص١٣١)

٥) ارتفاع تكلفة العمولات فقد بلغ التجاوز في بند المشتريات المحلية من واقع الحساب الختامي بمبلغ (١٩٧.٠٧٥.٩٢٨.٤٣٠) ريال وبنسبة (٧٧.٩٣٪) من الربط المعتمد لعام ٢٠٠٥م والارتفاع الكبير في نسبة التجاوز كانت نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية

ISSN : 2410-1818

للمشتقات النفطية الى مستويات قياسية في عام ٢٠٠٥م حيث انعكس اثر تلك الزيادة في ارتفاع العمولة الممنوحة لوكلاء المحطات بالرغم من تخفيض نسبة العمولة الممنوحة للوكلاء من ٦٪ من سعر البيع للتر الى ٥٪ من سعر البيع للتر.

جدول رقم (٣) الزيادة في مبلغ عمولة الوكلاء من سعر البيع بالرغم من انخفاض نسبتها

المادة	العمولة قبل رفع السعر وبنسبة ٦٪	العمولة بعد رفع السعر وبنسبة ٥٪
بنزين	٣٥ × ٦٪ = ٢.١٠ ريال/لتر	٦٠ × ٥٪ = ٣ ريال/لتر
ديزل	١٧ ×٦٪ = ١.٠٢ ريال/لتر	٣٥ × ٥٪ = ١.٧٥ ريال/لتر
كيروسين	١٦ × ٦٪ = ٠.٩٦ ريال/لتر	٣٥ × ٥٪ = ١.٧٥ ريال/لتر

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعة الحسابات الختامية لوحدات القطاع لعام ٢٠٠٥م، ص١٨٧

كما ان الزيادة في كمية المبيعات من المشتقات النفطية وخاصة مادتي (البنزين، الديزل) خلال عام ٢٠٠٥م ساهمت في زيادة العمولات المدفوعة لوكلاء المحطات. (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٥م، ص١٨٧)

وهكذا تفاعلت عوامل سوء الإدارة وتصاعد الدعم وتهريب المشتقات النفطية إلى الخارج والاستهلاك غير الرشيد وانخفاض قيمة العملة المحلية لتؤدي في نهاية المطاف إلى الفشل في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري في تحقيق احد اهدافه ألا وهو التخفيض المتدرج لدعم المشتقات النفطية بحيث يصل للصفر نهاية الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م والاستمرار في تكبد الموازنة العامة الدولة لنفقات جارية بنسبة هامة كان من الاجدى توجيهها نحو انفاق استثماري يخدم التنمية المستدامة.

مما سبق من خلال الإطار النظري للدراسة يتضح صحة الفرضية الأولى بأن اليمن تفتقر لإدارة حكومية رشيدة قادرة على الاستفادة من الموارد المحدودة والحد من الاهدار وضعف الاهتمام بتنفيذ توصيات الجهات الرقابية المختصة وتساهل الجهات الرقابية بحيث تظل توصياتها هذه حبيسة الادراج وإلا لما تكررت نفس التوصيات في التقارير الرسمية كنتيجة لتكرار ممارسات المخالفات نفسها ولذا لم تحقق برامج الإصلاح الاقتصادي والرفع المستمر لأسعار المشتقات النفطية في اليمن الأهداف المخططة.

ISSN : 2410-1818

الفصل الثاني: الإطار العملي

كشفت الاعوام اللاحقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري ضعف جدية الحكومات المتعاقبة في الإدارة الرشيدة للمشتقات النفطية والتي تستهلك جزء لا باس به من الانفاق العام للدولة كدعم للحفاظ على أسعار لهذه المشتقات لتكون في متناول المواطنين ولتشجيع الصناعات المحلية لتتمكن من المنافسة داخل اليمن وخارجها ، إذ أنه منذ البدء بتنفيذ البرنامج لم يحدث النجاح المطلوب ويظهر ذلك بوضوح من تقرير رئيس مجلس الوزراء يشأن التطورات الاقتصادية المقدم لمجلس النواب والذي تم الإقرار فيه بفشل الإجراءات المتخذة خلال فترة البرنامج التي امتدت من العام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٨ وان النجاح كان محدود جداً.

واتت السنوات اللاحقة لهذا التقرير لتثبت ان استمرار فشل الحكومة في مواجهة هذه الظاهرة السلبية في استخدام الموارد فقد استمر دعم المشتقات بوتيرة عالية دون اتخاذ أية إجراءات جادة تعمل على الحد من الاسباب غير المنطقية التي تسهم في بقائه ونموه ، ومن ثم ادت إلى دخول اليمن في ازمات طاحنة كان اخطرها ما حصل عام ٢٠١٤م ، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

١) في العام ٢٠٠٨م الذي قدمت فيه الحكومة تقريرها لمجلس النواب ارتفع مبلغ دعم المشتقات النفطية من ٤٠١،٧٤٥،٠٠٠،٠٠٠ ريال عن العام الذي سبقه إلى ٧٥٩،٢٩٤،٠٠٠،٠٠٠ ريال وبنسبة نمو ٨٩٪ وارتفعت أهميته النسبية في النفقات العامة من ٢٣.١١٪ إلى ٣٤.١١٪ مع ان الخطة الخمسية الثالثة استهدفت الخفض التدريجي له ليصل إلى (٣,٧٪) هذا العام.

٢) مقارنة بهذا العام ٢٠٠٨م نمت كميات الاستهلاك من المشتقات بواقع ٧٪ عام ٢٠٠٩م و٤٪ عام ٢٠١٠م.

٣) حدث انخفاض نسبي في مبالغ الدعم وكان ذلك كما اشرنا سابقا بسبب الازمة المالية التي عصفت بالأسواق والاقتصاديات العالمية والتي ادت إلى حالة من ركود عالمية وتدهور أسعار المواد الاولية في الاسواق العالمية ومنها أسعار المشتقات النفطية.

ISSN : 2410-1818

٤) انخفضت نسبة نمو استهلاك المشتقات النفطية ٢٠١١، ٢٠١٢م بنسبة ٧٪ ، ٦٪ على التوالي بسبب الأحداث التي مرت بها اليمن ثم عاد للصعود بنسبة ٧. ٪ ٢٠١٣م.

استنزاف الموازنة العامة للدولة في اليمن :

لا تمثل الميزانية العامة للدولة في اليمن اكثر من بيان تفصيلي يتضمن ركنين أساسين الأول يتمثل بتقديرات إيرادات الدولة والثاني مصروفاتها في صورة وحدات نقدية لسنة مالية مقبلة يتم اعتمادها من قبل مجلس النواب قبل الشروع في تنفيذها ، وكما تشير اليه الوثائق الرسمية فأنه لا يتم الالتزام بها في غالبية الاحيان.

ومن خلال الاطلاع على هذه الموازنات والمنفذ منها يتضح ان الانفاق العام في اليمن يتجه في جانبه الاكبر نحو الاجور والمرتبات وفوائد الدين العام ودعم المشتقات النفطية موضوع دراستنا هذه لتلتهم النصيب الاكبر من النفقات العامة كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤) ولا تترك إلا حصة ضئيلة للنفقات الاستثمارية التي يعول عليها في تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد البنية الأساسية التي تدعم وتستقطب الاستثمارات وبالذات الخاصة المحلية منها والخارجية.

وهو ما لا يستقيم والإدارة الرشيدة للموارد والتي تهدف من ضمن ما تهدف اليه إلى الاستخدام الأمثل للموارد وتوجيهها لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المرسوم، والحد من الهدر والإسراف والاتفاق غير المجدي ومكافحة الفساد والعبث بالمال العام.

جدول رقم (٤) نسب الاجور والمرتبات والدعم وفوائد الدين العام من الانفاق العام

الاعوام	نسبة الاجور والمرتبات	نسبة دعم المشتقات النفطية	نسبة فوائد الدين العام	نفقات رأسمالية واستثمارية
٢٠٠٨	٪٢٥.٩٦	٪٣٤.١١	٪٥.٦٦	٪١٣.٤٩
٢٠٠٩	٪٣١,٢٢	٪٢١.٤٥	٪٦.٨٣	٪١٤.٧٩
٢٠١٠	٪٢٨.٨١	٪٢٦.٧٩	٪٧.٦٦	٪١٣.١٩
٢٠١١	٪٣٤.٥٩	٪٢٦.٠٢	٪١١.٢٠	٪٧.٢١
٢٠١٢	٪٣٠.٧٢	٪٢٣.٠٢	٪١٤.٨٥	٪٧.٣٢
٢٠١٣	٪٣٢.٦٢	٪٢١.٤٩	٪١٧.٤٢	٪٧.٣١

ISSN : 2410-1818

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام المالي٢٠١١م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع من العام المالي٢٠١٣م.

شكل رقم (١) نسب الاجور والمرتبات والدعم وفوائد الدين العام والاستثمار من الانفاق العام

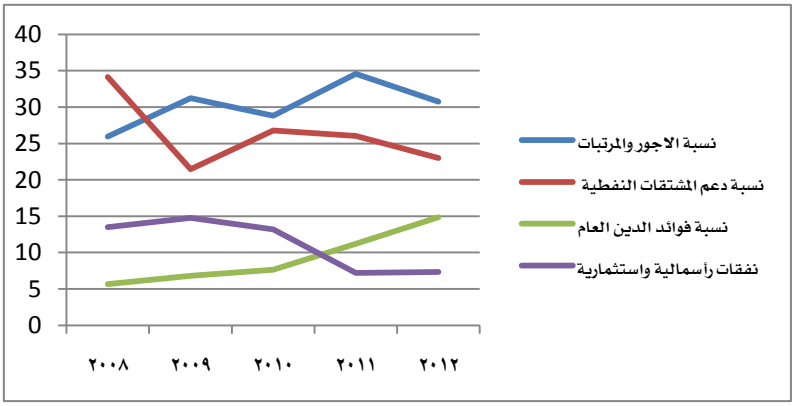

والملاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين ما يلي :

١) ان نسبة الاجور والمرتبات من الانفاق العام ظلت في تصاعد من ٢٥.٩٦٪ إلى ٣٢.٦٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨م.

٢) انخفضت الأهمية النسبية لدعم المشتقات النفطية من ٣٤.١١٪ إلى ٢١.٤٩٪.

٣) تصاعدت نسبة فوائد الدين العام من هذا الانفاق فمن ٥.٦٦٪ إلى ١٧.٤٢٪.

٤) ان الاستثمار والذي يمثل الركيزة الأساسية لعملية التنمية المستدامة وجذب الاستثمار فقد انخفضت أهميته النسبية من ١٣،٤٩٪ إلى٧،٣١٪.

وهو ما يمثل سوء إدارة وضعف الاستخدام الرشيد للموارد المحدودة اصلا وإخلالا بقواعد الخطة الخمسية الثالثة التي ركزت على أهمية رفع كفاءة الإنفاق العام والتركيز على ترشيد الإنفاق المظهري والكمالي.

الدعم السنوي للمشتقات النفطية باليمن :

يتم احتساب الدعم كما اسلفنا وفقا لاتفاقية الترتيبات المحاسبية لقطاع النفط والمعمول بها منذ مارس ٩٩م ، وقد ادى التصاعد في الاستهلاك وارتفاع تكلفة المشتريات الى جعل دعم المشتقات النفطية قائما يزداد اعوام وينخفض اعوام أخرى لكن مع غلبة عملية الزيادة بحيث ظل يمثل نسبة هامة من الانفاق العام للدولة كما

ISSN : 2410-1818

يوضح ذلك الجدول رقم (٥) ، وقد بلغ ما تم انفاقه ما يقارب خمسة تريليون ريال (٢٢ مليار دولار) في الاعوام العشرة التي سبقت ٢٠١٤م.

جدول رقم (٥) الدعم السنوي للمشتقات النفطية

العام	الدعم السنوي بالريال	نسبة النمو	قيمة المبيعات	نسبة النمو
١٩٩٥	٧،٩٦٢،٠٠٠،٠٠٠	-	٢٢،٤٣٦،٦٣٦،٨٣٢	-
١٩٩٦	٣٢،٨٥٦،٠٠٠،٠٠٠	٣١٣٪	٣٩،٩٧٧،٠٦٨،٢١٨	٧٨٪
١٩٩٧	١٩،٤٩٨،٠٠٠،٠٠٠	- ٤١٪	٤٩،٧٧١،٨٧١،٩٦٢	٢٥٪
١٩٩٨	٢٥،٧٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٣٢٪	٦٦،٠٧٢،٣٨١،٥٣٩	٣٢٪
١٩٩٩	٢٦،١٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١٦٪	٧٦،٥١٤،٧٨٠،٥١٠	١٦٪
٢٠٠٠	٧٩،٦٧٩،٠٠٠،٠٠٠	٢٠٥٪	٨٨،٧٢٢،٢٦٨،٣٢٣	١٦٪
٢٠٠١	٦٠،٧٣٣،٠٠٠،٠٠٠	- ٢٤٪	١٠٢،٩٤١،٧٤٢،٥١٠	١٦٪
٢٠٠٢	٥٢،٤٧٠،٠٠٠،٠٠٠	- ١٤٪	١٢٠،٤٣١،٤١٦،٨٤٩	١٧٪
٢٠٠٣	١٠٤،٥٧٢،٠٠٠،٠٠٠	٩٩٪	١٣٢،٦٨٩،٨٥٢،٥١٢	١٠٪
٢٠٠٤	١٤٦،٣٦٥،٠٠٠،٠٠٠	٤٠٪	١٤٤،٠٧٧،٣٠٩،٢٣٦	٩٪
٢٠٠٥	٢٨٠،٢٤٩،٠٠٠،٠٠٠	٩١٪	٢٢١،٢٤٦،٠٦٩،٥١٧	٥٤٪
٢٠٠٦	٣٠٣،٢٩٨،٠٠٠،٠٠٠	٨٪	٢٩٩،٨١٠،٧٧٧،٩٢٠	٣٦٪
٢٠٠٧	٤٠١،٧٤٥،٠٠٠،٠٠٠	٣٢٪	٣٤٠،٧٦٥،٧٣٤،٥٩٥	١٤٪
٢٠٠٨	٧٥٩،٢٩٤،٠٠٠،٠٠٠	٩٩٪	٣٣٦،٢٧٥،٢١٩،٣٨٧	١٪
٢٠٠٩	٣٩١،١٣٤،٠٠٠،٠٠٠	- ٤٩٪	٣٣٠،٠٤٢،٧٣٧،١٦٣	٢٪
٢٠١٠	٥٥٨،٨٨٨،٠٠٠،٠٠٠	٤٣٪	٤٠٠،٠٣١،٤٢٦،٦٣٦	٢١٪
٢٠١١	٥٣٥،١٣٨،٠٠٠،٠٠٠	٤٪ -	٤٣٤،٤١٨،٦٢٥،٣٣٢	٩٪
٢٠١٢	٦٣٨،٩٥٥،٠٠٠،٠٠٠	١٩٪	٦٢٩،٦٥٨،٥٩٦،٢٢٣	٤٥٪
٢٠١٣	٥٨٣،٠٢٠،٠٠٠،٠٠٠	- ٩٪	٦٨٠،٣٧٤،٤٤٢،٦٩٦	٨٪

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على اعداد متفرقة من نشرة إحصائية مالية الحكومة ، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤م، التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للعام ٢٠٠٥م، شركة النفط اليمنية، ١٥ عاما من التميز في خدمة التنمية والمجتمع، اعداد متفرقة من احصاءات النفط والغاز والمعادن، تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٠٠٥م.

شكل رقم (٢) قيمة ودعم المشتقات النفطية السنوية

ISSN : 2410-1818

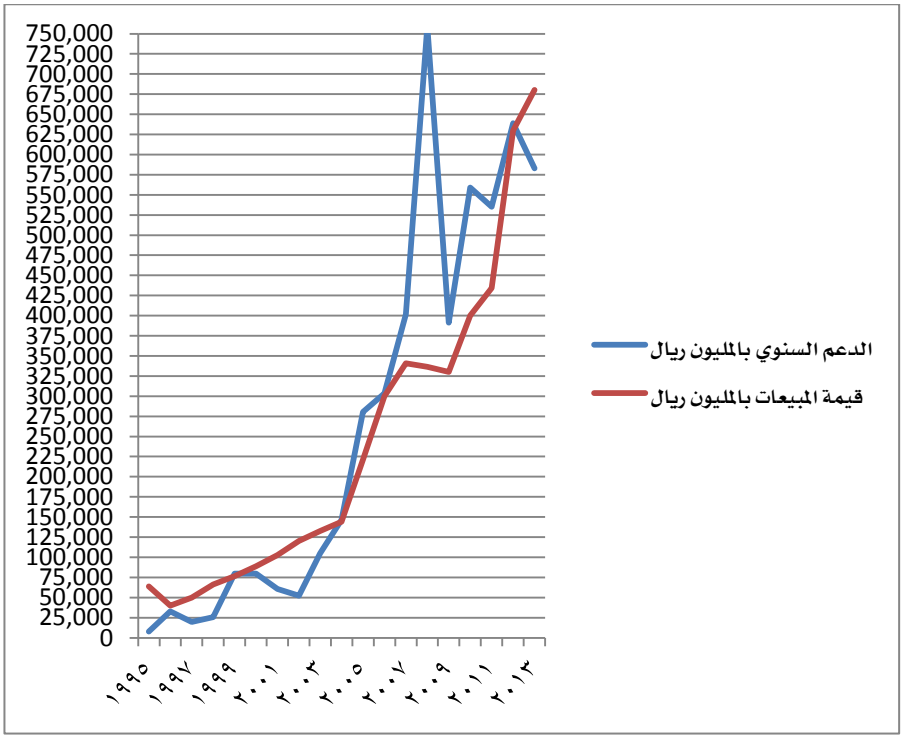

شكل رقم (٣) نسبة نمو قيمة ودعم المشتقات النفطية

ISSN : 2410-1818

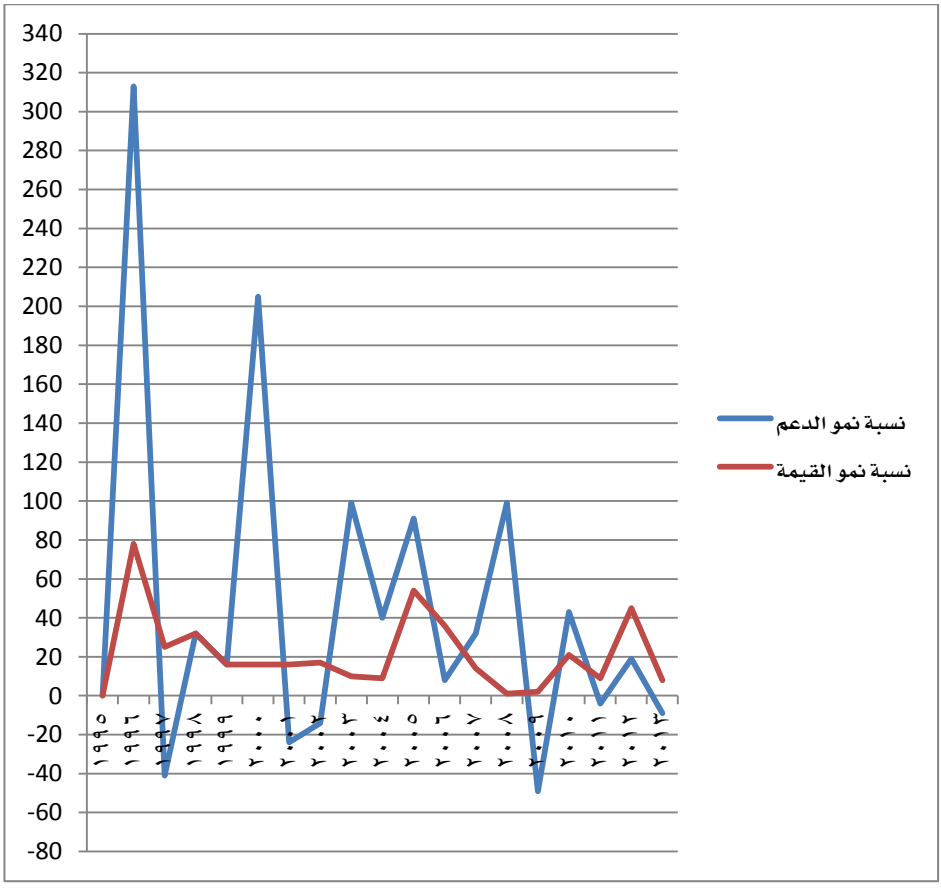

ويتضح من خلال الجدول والرسم البياني اعلاه ما يلي:

- انه حتى عام٢٠٠٣م كان دعم المشتقات النفطية السنوي اقل من قيمة المبيعات حيث مثل ما يقارب٢٦٪ من اجمالي التكلفة و٣٥٪ تقريبا من قيمة المبيعات.
- تصاعد حجم الدعم بشكل كبير لبصل إلى ذروته عام ٢٠٠٨م وبنسبة ٦٩٪ تقريبا و٢٢٦٪ تقريبا من قيمة المبيعات ، وهو ما كان يمثل جرس انذار للحكومة حول مخاطر تزايد الدعم على مواردها المحدودة اصلا ، وان ذلك يعد مخالفا لقواعد الحكم الرشيد كون الدعم في الأساس انفاق جاري وليس استثماري ثم انه لا يساهم في الحد من ترشيد استهلاك المواطنين للمشتقات

ISSN : 2410-1818

الرخيصة الثمن، وفي الوقت نفسه يشجع على تهريب هذه المشتقات إلى الدول المجاورة للاستفادة من فارق السعر.

- لم تستفيد الحكومة من النجاح الذي تحقق في فترات معينة انخفض فيها الاستهلاك وقيمة الدعم كعام ١٩٩٨م بحيث تتخذ الإجراءات الكفيلة بإزالة الدعم بشكل نهائي أو على الأقل المحافظة عليه في الحدود الدنيا.

نمو الاستهلاك من المشتقات المختلفة :

سيتم التطرق للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٣م، لتوضيح النمو المستمر في استهلاك المشقات النفطية بالكميات والقيم السعرية ، وذلك من خلال الجداول التفصيلية الآتية.

نمو الاستهلاك من مادة البنزين :

تعد مادة البنزين من المشتقات النفطية الهامة كونها تستخدم كوقود لمحركات السيارات الصغيرة والمتوسطة ، والتي يكثر استخدامها في اليمن ويذهب جزء هام من الدعم لها حيث انها لا تباع بسعرها الحقيقي بل في العادة بأقل من هذه السعر إلا في بعض الاوقات.

جدول رقم (٦) الاستهلاك من البنزين

العام	كمية الاستهلاك باللتر	نسبة النمو	قيمة الاستهلاك بالريال	نسبة النمو
١٩٩٥	١,٣٣١,٨٢٥,١٨٨	- -	١٥,٢٧٤,٣١٦,٠٣٥	- -
١٩٩٦	١,٤٥٨,٨٧٥,٣٧٥	٪١٠	٢٥,٢٢٥,٦٤١,٥٢٣	٪٦٥
١٩٩٧	١,٣٩٠,٩٨٨,٣٣٧	- ٪٥	٣٠,٣٩٢,٠٢٨,٦١٣	٪٢٠
١٩٩٨	١,٤٢٢,١٨٤,٧٢٠	٪٢	٣٩,٠٩٩,١١١,٨٢١	٪٢٩
١٩٩٩	١,٣٢٥,٦٤٦,١٣٤	- ٪٧	٤٤,٦٦٨,٦١٢,٤٧٨	٪١٤
٢٠٠٠	١,٣١٧,٧٤١,١٧٦	- ٪٠.٦	٤٥,٦٩٢,٦٨٦,٤٦٦	٪٢
٢٠٠١	١,٣٢٥,١١٨,٠٢٧	٪٠.٦	٤٦,٨٤٥,٦٣٨,١٩٩	٪٣
٢٠٠٢	١,٣٨٤,٢٢٦,١٤٥	٪٤	٤٧,٩٠٧,٧٨٥,٨٣٨	٪٢
٢٠٠٣	١,٤١٣,٧٩٢,٥٥٩	٪٢	٥٠,٨٥٠,٤٩٩,٢٨٩	٪٦
٢٠٠٤	١,٤٩٧,٩٦١,٠٠٨	٪٦	٥٤,٣٤٩,١٩٨,٠٣٦	٪٧

ISSN : 2410-1818

٢٠٠٥	١,٥٧٩,٠٨٧,٤٨٤	٪٥	٧٣، ٧٣٣، ٤٦٢، ٧٨٣	٪٣٥
٢٠٠٦	١,٦٤٢,٦٠٧,٦٢٨	٪٤	٩٨، ٨٧٥، ٧٨٩، ١٢٩	٪٣٤
٢٠٠٧	١,٦٦٨,٦٠٣,٧٥٠	٪٢	١٠٥، ٢٨٧، ١٩١، ١٠٦	٪٦
٢٠٠٨	١,٧٧٦,٧٤٧,٦٠٤	٪٦	١١٣,٧٣٨,٦٩٧,٩٩٣	٪٨
٢٠٠٩	١,٩١٨,٦٥٣,٧٧٦	٪٨	١٢٤، ١١٣، ٤٣٨، ٤٨٤	٪٩
٢٠١٠	٢، ٠٩٠، ٣٣٣، ٦٣٦	٪٩	١٥٢,٧٣٠,١٠١,٣٠٣	٪٢٣
٢٠١١	٢,٢٢٢,٣٥٠,١٦٥	٪٦	٢٠٣,٩٣٠,٩٧٣,٠٨٢	٪٣٤
٢٠١٢	١,٨٦٧,٩٣٥,٥٩٦	٪١٦ -	٢٦٦، ١٣١، ٤٥٩، ٠١٩	٪٣١
٢٠١٣	٢,٠٣٧,٤٨٢,٦٤٢	٪٩	٢٧٨، ٤٧١، ٢١٥، ١٨٣	٪٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على كتاب شركة النفط اليمنية، ١٥ عاما من التميز في خدمة التنمية والمجتمع، اعداد متفرقة من احصاءات النفط والغاز والمعادن، تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م.

ويتضح من هذا الجدول الآتي:

- ان المتوسط الحسابي لنسبة متوسط النمو خلال هذه الاعوام بلغت ٢.٥٪.
- خلال الفترة التي كان فيها دعم المشتقات النفطية عاليا ومنها البنزين وبالتالي سعر اللتر اقل من القيمة الحقيقية كان هناك نمو في كمية الاستهلاك كما هو الحال ١٩٩٦م حيث بلغت نسبة نمو الاستهلاك ١٠٪ تقريبا وبالتالي ابتعدت كثيرا عن نسبة المتوسط.
- عندما بدء السعر في الارتفاع والاقتراب من قيمته الحقيقية انخفضت نسبة النمو إلى - ٥٪ ثم عادت إلى الارتفاع قليلا إلى ٢٪ تقريبا عام ١٩٩٨م لتنخفض إلى - ٧٪ و - ٠.٦٪ في العامين التاليين اي انها ابتعدت كثيرا عن نسبة المتوسط.
- عادت نسبة النمو للصعود عام ٢٠٠١م إلى ٨.٢٪ تقريبا بعد إضافة الانخفاض في الاعوام السابقة ، ثم ارتفعت إلى ٤٪ في ٢٠٠٢م وكانت اعلى نسبة نمو عام ٢٠١٠م ٩٪ ثم انخفضت إلى ٦٪ عام ٢٠١١م نتيجة للاحداث التي مرت بها اليمن والشحة التي حصلت في بعض اوقات هذا العام إضافة إلى توفير البنزين السوبر بمبلغ ١٧٥ ريال للتر الواحد اي بالتكلفة الحقيقية ثم انخفضت نسبة النمو إلى - ١٦٪ عام ٢٠١٢م.

ISSN : 2410-1818

- عندما تم توفير البنزين العادي في العام ٢٠١٣م بسعر ١٢٥ ريال للتر الواحد نمت نسبة الاستهلاك بواقع ٩٪.

وباستخدام أسلوب الارتباط بين متغيرين هما القيمة كمتغير مستقل والكمية كمتغير تابع وفق معامل بيرسون ومن خلال الجدول رقم (٦) اتضح وجود ارتباط بلغ ٨٠٪ ، اي ان عملية رفع سعر البنزين التي تم اتباعها خلال هذه السنوات والتي تعد احد أهم خطوات برنامج الإصلاح المالي والإداري والتي لم تصل إلى الرفع الكامل لم تعمل على كبح النمو في الاستهلاك بشكل مؤثر ، وهو ما يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاقتراب والابتعاد بين السعر الحقيقي والكميات المستهلكة من البنزين التي تستخدم كوقود للسيارات بحيث يقل الاستهلاك المحلي كنتيجة لرفع الأسعار ويلجأ المستهلكين إلى ترشيد الحركة واستخدام المواصلات العامة وتنخفض عمليات التهريب نتيجة لضعف المردود منها.

شكل رقم (٤) كميات الاستهلاك السنوي من البنزين

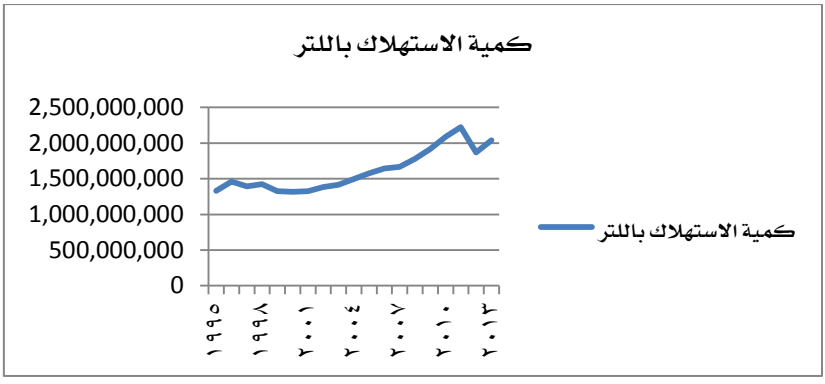

شكل رقم (٥) قيمة الاستهلاك السنوي من البنزين

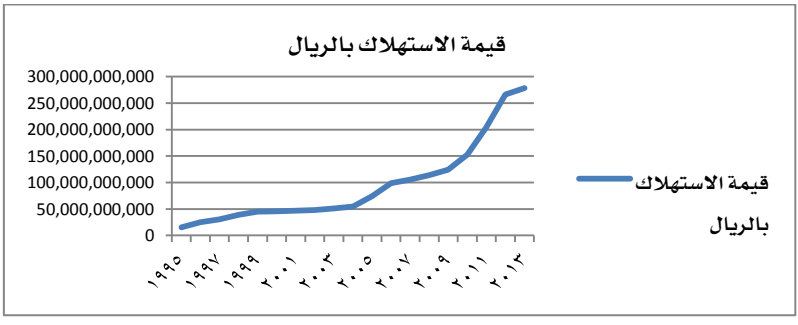

ISSN : 2410-1818

شكل رقم (٦) نسبة نمو كمية وقيمة الاستهلاك السنوي من البنزين

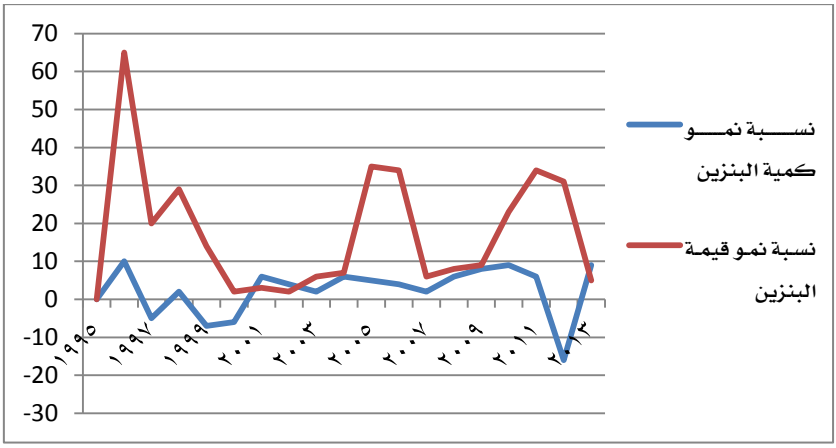

نمو الاستهلاك من مادة السولار (الديزل) :

تعد مادة السولار المادة الأكثر استهلاكا من المشتقات النفطية اذ تستخدم كوقود لمحركات الناقلات الكبيرة ويتم تحويل محركات بعض السيارات الصغيرة والمتوسطة في اليمن من استهلاك البنزين إلى استهلاك هذه المادة نظرا لانخفاض ثمنها وهو ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك منها وفي الوقت نفسه تصبح هذه السيارات مضرة بالبيئة كون محركاتها غير مهيأة لاستخدامها مما يؤدي إلى اطلاق انبعاثات ضارة ، وبحسب التقارير الرسمية فأن الجزء الاكبر من الدعم يذهب لها حيث انها لا تباع بتكلفتها الحقيقية.

ويعد ارتفاع مؤشر نسبة نمو ارتفاع المستهلك منها دليل ضعف جدية الحكومة في رفع الدعم عن المشتقات ، حيث وصل دعم الديزل بمفرده في فترة من الفترات إلى حوالي ٦٥٪من إجمالي الدعم كما اشرنا سابقا ولا يرجع ذلك إلى الاستهلاك المحلي فقط وارتفاع الأسعار العالمية للنفط بل ايضا إلى استمرار انخفاض سعره المحلي مقارنة بالاسواق المجاورة وضعف رقابة خفر السواحل على الحدود مما يمكن البعض من تهريب كميات كبيرة منه للاستفادة من فارق السعر ، كما ان وجود اكثر من سعر للاستهلاك المحلي وللشركات والمصانع يدفع البعض إلى القيام بما يسمي التهريب

ISSN : 2410-1818

الداخلي ، وكذا عملية الخلط بمادة المازوت للاستفادة من فارق السعر دون مراعاة للأضرار التي تترتب على معدات مصانع الاسمنت.

جدول رقم (٧) الاستهلاك من الديزل (السولار)

العام	كمية الاستهلاك باللتر	نسبة النمو	قيمة الاستهلاك بالريال	نسبة النمو
١٩٩٥	١,٠٨٣,٨٥٦,٠٥٩	- -	٣,٢٥٤,٨٣٤,٠٣٥	- -
١٩٩٦	١,١٧٤,٥٦٨,١٤٩	٨٪	٥,٩٥٨,١١٧,١١٤	٨٣٪
١٩٩٧	١,٢٧١,٢١٠,٤٢١	٨٪	٧,٤٥٢,٥٧١,٥٨٨	٢٥٪
١٩٩٨	١,٣١٣,٨٥٩,٢٩٤	٣٪	١٢,٠٢١,٦٨٣,٠٥٧	٦١٪
١٩٩٩	١,٤٥٨,٠٩١,٨٦٢	١١٪	١٣,٣٩٥,١٤٤,١١٣	١١٪
٢٠٠٠	١,٦٩٨,٨٠٩,٩٨٢	١٧٪	١٥,٢٤٣,٠٩٧,٨٦٢	١٤٪
٢٠٠١	١,٨٩١,٤٣٧,٢٣٨	١١٪	٢٢,٥١٨,٤٥٢,٢٠٨	٤٨٪
٢٠٠٢	٢,٢٢٢,٤٦٦,٧١٣	١٨٪	٣٥,٢١٦,٤٧٥,٩٣١	٥٦٪
٢٠٠٣	٢,٤٧٤,٩٩٢,٧١٥	١١٪	٣٩,٨٣٦,٤١٣,١٠٢	١٣٪
٢٠٠٤	٢,٧٥٣,٥٩٨,٥٨٢	١١٪	٤٥,٤٠٠,٢٠٤,٣٧٤	١٤٪
٢٠٠٥	٢,٨٨١,٢٥٣,٣٢٦	٥٪	٧٠،٨٦٧،٩٣٥،٢٧٢	٥٦٪
٢٠٠٦	٣,٠٣٤,٠٢٦,٣٧٣	٥٪	١٠٦،٦٩٨،٧١٦،٦٨٣	٥١٪
٢٠٠٧	٣,٣٩٧,١٦٧,١٤١	١٢٪	١٢٠،٩٤١،١١٠،٢٤٩	١٣٪
٢٠٠٨	٣,٦٧٠,٢٧٣,٩٠٥	٨٪	١٤٢,٥٨٢,٩٣٢,٢٩٥	١٨٪
٢٠٠٩	٣،٩٥٠،٨٩٩،٨١٢	٨٪	١٤٨،٥٥٠،٩٠٣،٠٨٧	٤٪
٢٠١٠	٣,٥٤٠,٠٤١,٤٤٥	- ١٠٪	١٧٤,٧٢٣,٦٤٢,٣٦٨	١٨٪
٢٠١١	٢,٨٦٠,٧٣٢,٨٧٨	- ١٩٪	١٦٩,٤٤٠,٩٢٧,٧٦٥	٣٪
٢٠١٢	٣,٣٤٨,٨٩٧,٥٥٤	١٧٪	٢٩٧،٩٧٥،٩٨٦،١٨٧	٧٦٪
٢٠١٣	٣،٧٣٣،٧٥٠،٦٠٨	١١٪	٣٣٤،٧٥٠،٩٣٦،٢٦٦	١٢٪

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على كتاب شركة النفط اليمنية، ١٥ عاما من التميز في خدمة التنمية والمجتمع، اعداد متفرقة من احصاءات النفط والغاز والمعادن، تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م.

ومن خلال هذا الجدول يتضح ما يلي:

- ان المتوسط الحسابي لنسبة متوسط النمو خلال هذه الاعوام بلغت ٢.٥٪.

ISSN : 2410-1818

- خلال الفترة التي كان فيها دعم المشتقات النفطية عاليا ومنها البنزين وبالتالي سعر اللتر اقل من القيمة الحقيقية كان هناك نمو في كمية الاستهلاك كما هو الحال ١٩٩٦م حيث بلغت نسبة نمو الاستهلاك ١٠٪ تقريبا وبالتالي ابتعدت كثيرا عن نسبة المتوسط.
- عندما بدء السعر في الارتفاع والاقتراب من قيمته الحقيقية انخفضت نسبة النمو إلى - ٥٪ ثم عادت إلى الارتفاع قليلا إلى ٢٪ تقريبا عام ١٩٩٨م لتنخفض إلى - ٧٪ و - ٠.٦٪ في العامين التاليين اي انها ابتعدت كثيرا عن نسبة المتوسط.
- عادت نسبة النمو للصعود عام ٢٠٠١م إلى ٨.٢٪ تقريبا بعد إضافة الانخفاض في الاعوام السابقة ، ثم ارتفعت إلى ٤٪ في ٢٠٠٢م وكانت اعلى نسبة نمو عام ٢٠١٠م ٩٪ ثم انخفضت إلى ٦٪ عام ٢٠١١م نتيجة للاحداث التي مرت بها اليمن والشحة التي حصلت في بعض اوقات هذا العام إضافة إلى توفير البنزين السوبر بمبلغ ١٧٥ ريال للتر الواحد اي بالتكلفة الحقيقية ثم انخفضت نسبة النمو إلى - ١٦٪ عام ٢٠١٢م.
- عندما تم توفير البنزين العادي في العام ٢٠١٣م بسعر ١٢٥ ريال للتر الواحد نمت نسبة الاستهلاك بواقع ٩٪.

وباستخدام أسلوب الارتباط بين متغيرين هما القيمة كمتغير مستقل والكمية كمتغير تابع وفق معامل بيرسون ومن خلال الجدول رقم (٧) يتضح وجود ارتباط بلغ ٧٧٪ ، اي ان عملية رفع السعر التي تم اتباعها خلال هذه السنوات لم تعمل ايضا على كبح النمو في استهلاك مادة الديزل بشكل حقيقي ، وهو ما يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاقتراب والابتعاد بين السعر الذي يمثل التكلفة الحقيقية والكميات المستهلكة بحيث يرشد الاستهلاك المحلي كنتيجة لرفع الأسعار وتنخفض كذلك عمليات التهريب نتيجة لضعف المردود منها.

ISSN : 2410-1818

شكل رقم (٧) كميات الاستهلاك السنوي من الديزل

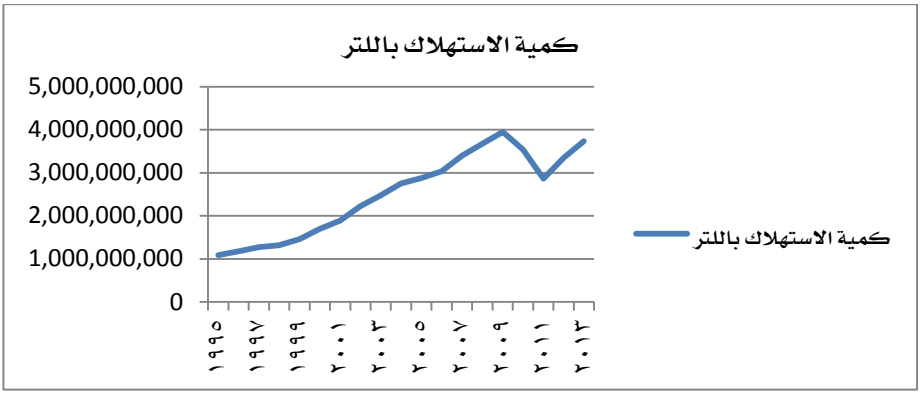

شكل رقم (٨) قيمة الاستهلاك السنوي من الديزل

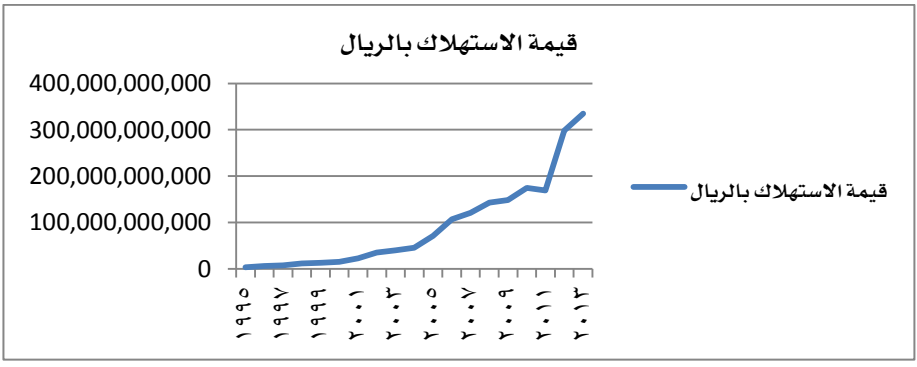

شكل رقم (٩) نسبة نمو كمية وقيمة الاستهلاك من الديزل

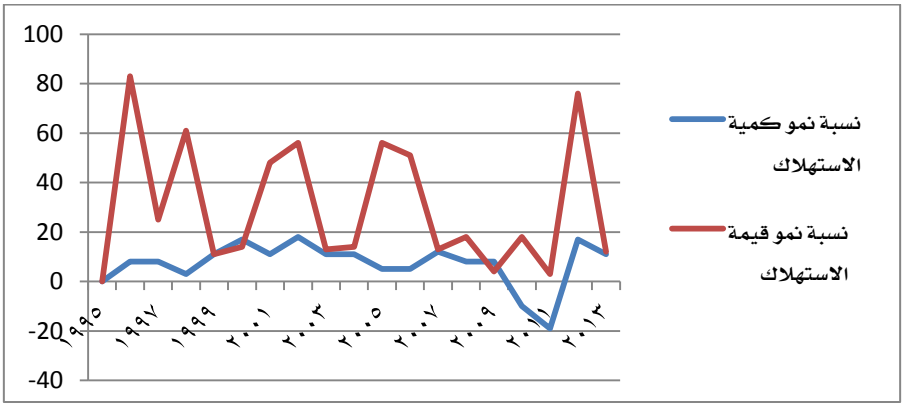

ISSN : 2410-1818

نمو الاستهلاك من مادة الكيروسين :

تستخدم مادة الكيروسين للطبخ المنزلي ويكثر استخدامها في الارياف نظرا لتكلفتها المناسبة وفي الوقت نفسه ضعف توافر الغاز المنزلي أو بسبب تكاليفه المرتفعة والتي لا تقوى عليه الاسر الفقيرة التي تمثل غالبية سكان الريف ومنذ وقت مبكر عملت الحكومة على رفع أسعار الكيروسين وإضافة إلى اتجاه الاسر في المدن بالذات وفي الارياف إلى التوسع في استهلاك الغاز المنزلي مما أدى إلى تراجع استهلاكها بشكل مستمر إلا في بعض الاعوام نتيجة لشحة الغاز أو ارتفاع أسعاره وكما سيتضح من الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨) الاستهلاك من الكيروسين

العام	كمية الاستهلاك باللتر	نسبة النمو	قيمة الاستهلاك بالريال	نسبة النمو
١٩٩٥	١٧١,٨٢١,٥٩٤	- -	٥١٧,٦١٥,٥٣١	- -
١٩٩٦	١٦٩,١٦٤,١٦١	٢٪ -	١,٣٠٩,٨٠٧,٦٧٧	١٥٣٪
١٩٩٧	١٦٤,٣٤٣,٠٠٢	٣٪ -	١,٧١٥,٩٠٥,٤٥٧	٣١٪
١٩٩٨	١٥٠,٠١٢,٩٢٢	٩٪ -	٢,٠٦٧,٠٥٠,٩٩٦	٢٠٪
١٩٩٩	١٤٠,٣٧٨,٧٦٨	٦٪ -	٢,٧٤٩,٧٨٩,٨٧٩	٣٣٪
٢٠٠٠	١٣٧,٨٨٣,٦٠٧	٢٪ -	٢,١٤٥,٥٢٩,٦٢٠	٢٢٪ -
٢٠٠١	١٣٩,٥٣٥,٦٥٣	١٪	٢,١٩٣,٠١٣,١٥٥	٢٪
٢٠٠٢	١٣٨,٦٣٧,٢٧٤	٦٪. -	٢,٢٥٢,٤١٥,٧٣١	٣٪
٢٠٠٣	١٣٦,٥٥٢,٧٧١	٢٪ -	٢,١٤٨,٨٤٨,٣٧٣	٥٪ -
٢٠٠٤	١٣٩,٠٧٤,٥٣٤	٢٪	٢,٢٢٥,٤٢٩,٥٨٩	٤٪
٢٠٠٥	١٣٢,٤١٣,٦٠٨	٥٪ -	٣،١٢٣،٨٢٣،٩٥٤	٤٠٪
٢٠٠٦	١٢٥,٢١٠,٧٧٩	٥٪ -	٤،٣٨٢،٧٩١،٨٩١	٤٠٪
٢٠٠٧	١١٩,٥٠٦,٨٨٥	٥٪ -	٤،١٨٣،٢٨٠،١١٣	٥٪ -
٢٠٠٨	١٣٠,٤٠٥,٥٤٩	٩٪	٤,٥٦٤,١٩٤,٢١٥	٩٪
٢٠٠٩	١١٩،٩٦٤،٩٠٢	٨٪ -	٤،١٩٨،٧٧١،٥٧٠	٨٪ -
٢٠١٠	١١٨,٢٥٢,٩٠٥	١٪ -	٥,٢٣٤,٤١٣,٦٥٥	٢٥٪

ISSN : 2410-1818

٢٠١١	١٦٥,٨٥٥,٢٦١	٤٪	٨,٣٢٨,٠١٢,٢١١	٥٩٪
٢٠١٢	١٣٢,١٨٢,٨٨٣	٢٪ -	١١،٠٤١،٣٣٤،٨٨٩	٣٣٪
٢٠١٣	١١٧،٥٩٦،١٠٩	١٪ -	١١،٧٥٩،٦١٠،٨٥٠	٧٪

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على كتاب شركة النفط اليمنية ، ١٥ عاما من التميز في خدمة التنمية والمجتمع ، اعداد متفرقة من احصاءات النفط والغاز والمعادن ، تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م.

ويلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي:

- ان هناك تأثير واضح على رفع سعر مادة الكيروسين فقد ظهرت نسب النمو في غالب الاعوام بالسالب.
- انخفضت الكمية المستهلكة من ١٧١,٨٢١,٥٩٤لتر عام١٩٩٥ إلى ١١٧،٥٩٦،١٠٩ لتر ٢٠١٣م اي بنسبة سالبة قدرها - ٣١.٥٦٪.

وباستخدام أسلوب الارتباط بين متغيرين هما القيمة كمتغير مستقل والكمية كمتغير تابع وفق معامل بيرسون ومن خلال الجدول رقم (٨) يتضح وجود ارتباط بلغ(- ٥٢٪) ، اي ان عملية رفع السعر التي تم اتباعها خلال هذه السنوات عملت على كبح استهلاك مادة الكيروسين بشكل حقيقي ، وهو ما يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاقتراب والابتعاد بين السعر الذي يمثل التكلفة الحقيقية بحيث يرشد الاستهلاك كنتيجة لرفع السعر باعتباره احد العوامل المؤثرة على الكميات المستهلكة.

شكل رقم (١٠) كميات الاستهلاك السنوي من الكيروسين

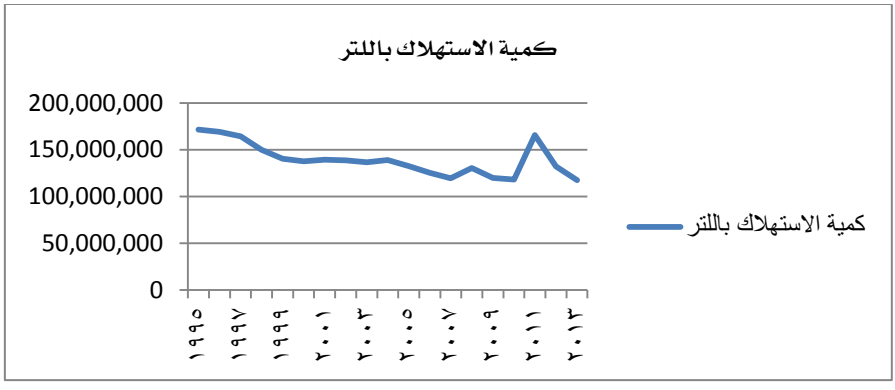

ISSN : 2410-1818

شكل رقم (١١) قيمة الاستهلاك السنوي من الكيروسين

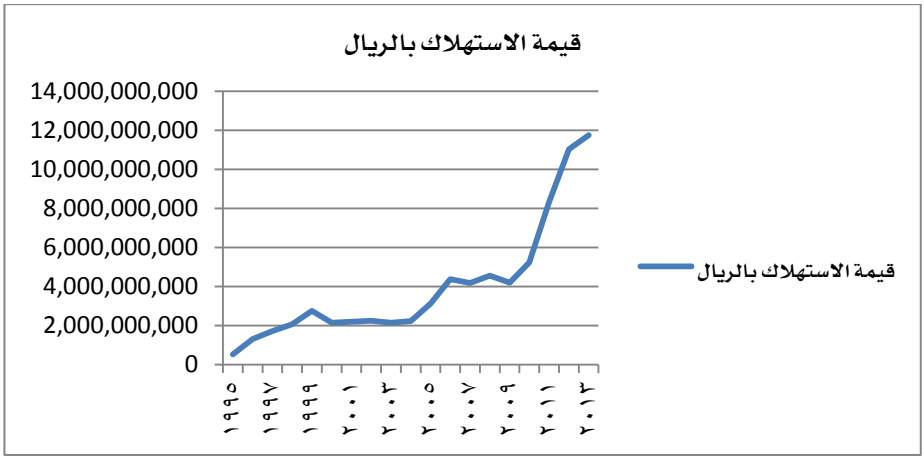

شكل رقم (١٢) نسبة نمو كمية وقيمة الاستهلاك السنوي من الكيروسين

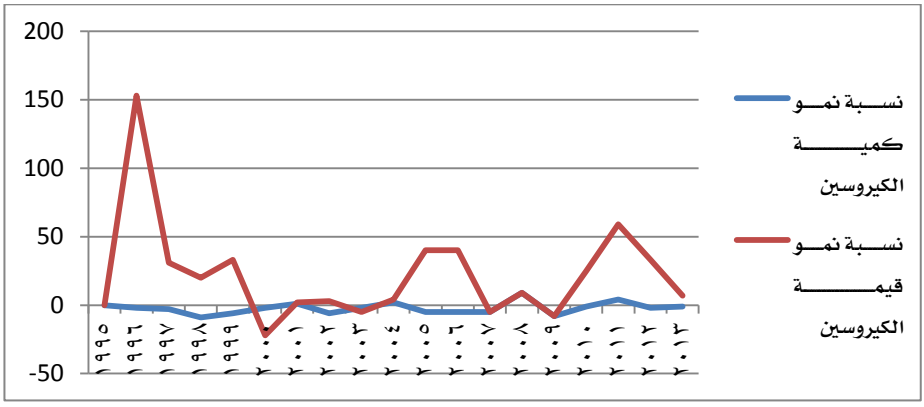

نمو الاستهلاك من مادة التربين :

تستخدم مادة التربين كوقود للطيران المدني والعسكري وتعتبر شركة النفط اليمنية المورد الوحيد له وقد تم رفع أسعاره خاصة تلك الكميات المباعة للطيران المدني بحيث تتضمن هامش ربح للشركة.

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (٩) الاستهلاك من التربان

العام	كمية الاستهلاك باللتر	نسبة النمو	قيمة الاستهلاك بالريال	نسبة النمو
١٩٩٥	١٠١,٧٩٤,١٥٤	- -	١,٠٢٨,١٥٧,٠٣٧	- -
١٩٩٦	٩٣,١٣٦,٩٤٨	٪٩ -	١,٢٦٢,٣٩١,٠٨٢	٪٢٣
١٩٩٧	١٠٧,٧٠٦,٣٤٩	٪١٦	١,٨٧٨,٦٩٥,٤٩٣	٪٤٩
١٩٩٨	٩٨,٧٦٧,٧٨٨	٪٨ -	٢,٦١٠,٨٩٠,٥٤٨	٪٣٩
١٩٩٩	١١٣,٥٦٤,٩٣٧	٪١٥	٢,٧٢٢,٠٦٣,٠٤٢	٪٤
٢٠٠٠	١٥١,٨٠٦,٥٤٥	٪٣٤	٥,٢٦٥,٤٩٠,٧١١	٪٩٣
٢٠٠١	١٣٦,٩٢٤,٠٢١	٪١٠ -	٥,٠٢٠,٦٥٨,٥٣٩	٪٥ -
٢٠٠٢	١٢٨,٠٠٧,٩٥٠	٪٧ -	٤,٦٨٢,٤٩٦,٥٦٣	٪٧ -
٢٠٠٣	١١٩,٢٨٩,٣٩٨	٪٧ -	٥,٨٨٣,٠١٦,٤٠٢	٪٢٦
٢٠٠٤	١٢٨,٦٩٤,٥٧٠	٪٨	٦,٥٤٢,١٤٥,٧٨٧	٪١١
٢٠٠٥	١٤٤,١٠٥,٥١٤	٪١٢	١٣،٩٣٨،٨١٢،٤٢٦	٪١١٣
٢٠٠٦	١٤٠,٦٧٦,٦٨٦	٪٢ -	١٦،٦٨٧،٧٤٩،٨٩٤	٪٢٠
٢٠٠٧	١٦٢,٤٢٧,٢٦٩	٪١٥	٢٠،٨٦١،٩٩٧،٤١٥	٪٢٥
٢٠٠٨	١٤٢,٢٨٨,٤١٢	٪١٢ -	٢٥,٦٤١,٨٦٧,٧٧٩	٪٢٣
٢٠٠٩	١٤٦،٤٦٩،٢٠٧	٪٣	١٥،٤٨٦،٣٧٦،٣٦٦	٪٤٠ -
٢٠١٠	١٣٣,٦٣٣,٩٤٨	٪٩	١٩,٩٧٨,٧٢٢,٠٤٥	٪٣٠
٢٠١١	٨٨,٠٩٦,٢٠٣	٪٣٤ -	١٧,٣٠٦,٠٧٥,٩٩٦	٪١٣ -
٢٠١٢	٨٠,٦٤٦,٥٢٢	٪٨ -	١٦،٨٤١،٣٧٥،٨٥٠	٪٣ -
٢٠١٣	٨٨،٥٢٩،٧٨٥	٪١٠	١٨،٠٩١،٠١٦،٩٥٥	٪٧

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على كتاب شركة النفط اليمنية، ١٥ عاما من التميز في خدمة التنمية والمجتمع، اعداد متفرقة من احصاءات النفط والغاز والمعادن، تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م.

ومن خلال هذا الجدول يلاحظ ما يلي:

- ان متوسط نسبة نمو المبيعات بلغت ١.٤٪ تقريبا.

ISSN : 2410-1818

- تم رفع القيمة اعتبار من ١٩٩٦ وبشكل مستمر بحسب الأسعار العالمية وهامش الربح المحدد وبالتالي اصبح الدعم محدود كونه يتجه للشركة الوطنية الخطوط الجوية اليمنية.
- ان انخفاض كمية المبيعات يرتبط بحجم الطلب والسعر في مطارات الدول المجاورة للطيران المدني وكلما كان منخفضا كلما شجع شركة الطيران على تموين طائرتها من المطارات اليمنية وهو ما يحقق مكاسب لشركة النفط وهو مرغوب به طالما وليس هناك دعم لهذه المادة.
- على المستوى الكلي انخفضت الكميات المباعة ففي سنة الأساس ١٩٩٥ بلغت المبيعات ١٠١,٧٩٤,١٥٤ لتر وانخفضت نهاية فترة الدراسة سنة ٢٠١٣م إلى٨٨،٥٢٩،٧٨٥ لتر اي بنسبة نمو سالب - ١٣٪ تقريبا.

وباستخدام أسلوب الارتباط بين متغيرين هما القيمة كمتغير مستقل والكمية كمتغير تابع وفق معامل بيرسون ومن خلال الجدول رقم (٩) يتضح وجود ارتباط بلغ(٦,٢٪) فقط ، اي ان عملية رفع السعر التي تم اتبعاها خلال هذه السنوات عملت على كبح استهلاك مادة التربين بشكل كبير ، وهو ما يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاقتراب والابتعاد بين السعر الذي يمثل التكلفة الحقيقية بحيث يرشد الاستهلاك كنتيجة لرفع السعر باعتباره احد العوامل المؤثرة على الكميات المستهلكة.

شكل رقم (١٣) كمية الاستهلاك السنوي من التربين

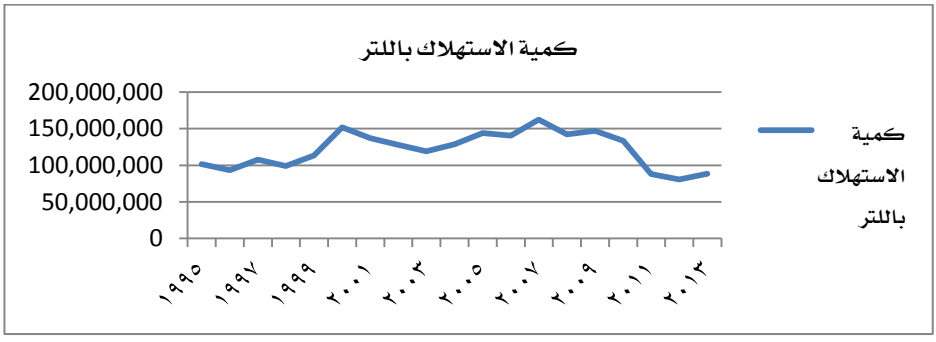

ISSN : 2410-1818

شكل رقم (١٤) قيمة الاستهلاك السنوي من التربان

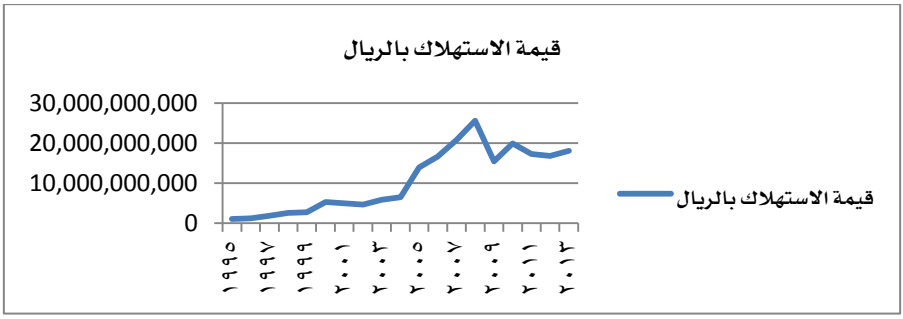

شكل رقم (١٥) نسبة نمو كمية وقيمة الاستهلاك السنوي من التربان

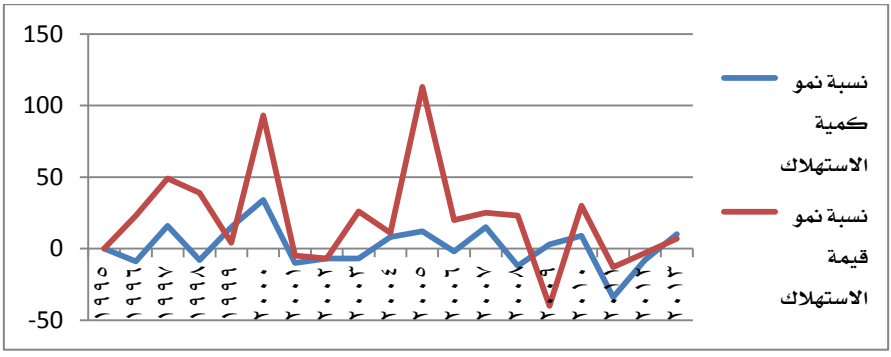

نمو الاستهلاك من مادة المازوت :

تعد مادة المازوت من المشتقات النفطية الضيقة الاستخدام حيث ان استخدامها في اليمن يقتصر على مصانع الاسمنت الحكومية الثلاثة (البرح باجل عمران) وبعض محطات الكهرباء التابعة لمؤسسة الكهرباء المملوكة للدولة وقد تم رفع سعر هذه المادة منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري اذ يلاحظ انه في السنة التالية لتنفيذ البرنامج هذا لم ترتفع كمية الاستهلاك إلا بواقع١٢٪ بينما قفزت القيمة بواقع١٦٣٪ في نفس السنة.

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (١٠) الاستهلاك السنوي من المازوت

العام	كمية الاستهلاك باللتر	نسبة النمو	قيمة الاستهلاك بالريال	نسبة النمو
١٩٩٥	٨٠٨,١٧٩,٧٤٠	- -	٢,٣٦١,٧١٤,١٩٤	- -
١٩٩٦	٩٠٨,٨٩٦,٦٣٨	٪١٢	٦,٢٢١,١١٠,٨٢٢	٪١٦٣
١٩٩٧	٩١٢,٨٠٠,٩٢٦	٪٤	٨,٣٣٢,٦٧٠,٨١١	٪٣٤
١٩٩٨	٩٣٠,٨٦٤,١١٥	٪٢	١٠,٢٧٣,٦٤٥,١١٧	٪٢٣
١٩٩٩	١,٠٦٠,٧٠٨,٥٨٨	٪١٤	١٢,٩٧٩,١٧٠,٩٩٨	٪٢٦
٢٠٠٠	١,١٣٥,٠٧١,٢٨١	٪٧	٢٠,٣٧٥,٤٦٣,٦٦٤	٪٥٧
٢٠٠١	١,١١٦,٥٢٠,٤٤٥	٪٢ -	٢٦,٣٦٣,٩٨٠,٤٠٩	٪٢٩
٢٠٠٢	١,٠٧٧,٨٢٥,٠٢٢	٪٣ -	٣٠,٣٧٢,٢٤٢,٧٨٦	٪١٥
٢٠٠٣	١,٠٠٠,٩٢٢,٩٩٧	٪٧ -	٣٣,٩٧١,٠٧٥,٣٤٦	٪١٢
٢٠٠٤	٩٧٥,٤٤٢,٧٥٨	٪٣ -	٣٤,٢٩٣,١٣١,٤٥٠	٪٠.٩
٢٠٠٥	١,٠٨٢,٥٩٦,٢٧٤	٪١١	٥٩،٥٨٢،٠٣٥،٠٨٤	٪٧٤
٢٠٠٦	١,٠٩٢,١١٤,١٤٥	٪٩	٧٣,١٦٥,٧٣٠,٣٢٣	٪٢٣
٢٠٠٧	١,٠٩٣,٢٥٣,٠٣٢	٪١	٨٩،٤٩٢،١٥٥،٧١٢	٪٢٢
٢٠٠٨	١,١٥٥,٥٠٩,٦٢١	٪٦	٤٩,٧٤٧,٥٢٧,١٠٤	٪٤٤ -
٢٠٠٩	١،٢٢٥،٤١٥،٨٨٧	٪٦	٣٨،٢٤٦،٢١٣،٢٦٩	٪٢٣ -
٢٠١٠	١,٢٧٧,٤٨١,٧٧٩	٪٤	٤٢,٣٦٤,٥٤٧,٢٦٥	٪١١
٢٠١١	١,٠٤٣,٣١٦,٧٩١	٪١٨ -	٣٥,٤١٢,٦٣٦,٢٧٨	٪١٦ -
٢٠١٢	١,٠٠٤,٨٣٣,٥٥٢	٪٤ -	٣٧،٦٦٨،٤٤٠،٢٧٩	٪٦
٢٠١٣	٩٤٣،٨٦٦،٢٤٠	٪٦ -	٣٧،٣٠١،٦٦٣،٤٤٢	٪١ -

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على كتاب شركة النفط اليمنية ، ١٥ عاما من التميز في خدمة التنمية والمجتمع ، اعداد متفرقة من احصاءات النفط والغاز والمعادن، تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام٢٠٠٦م و٢٠٠٧م.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- ان متوسط نسبة نمو كمية المبيعات سنويا من مادة المازوت ١,٤٠٪ تقريبا.

ISSN : 2410-1818

- منذ وقت مبكر تم تعويم السعر حيث ارتفعت قيمة المبيعات عام١٩٩٦م بنسبة١٦٣٪ بحيث بلغ متوسط سعر اللتر هذا العام٦.٨٠ ريال تقريبا مقارنة ب٢.٩٠ ريال عام٢٠٠٥م ومع ذلك بلغ متوسط نمو الكمية بنسبة١٢٪.
- ظلت الأسعار ترتفع وكميات الاستهلاك ايضا حتى العام٢٠٠٠م حيث بلغ متوسط نسبة نمو كمية المبيعات ٧٪ ومتوسط نمو قيمة المبيعات ٥٧٪ ، ومن ثم انخفض متوسط نمو كمية المبيعات بنسب - ٢٪ ، - ٣٪ ، - ٧٪ ، - ٣٪ للاعوام التالية.

وباستخدام أسلوب الارتباط بين متغيرين هما القيمة كمتغير مستقل والكمية كمتغير تابع وفق معامل بيرسون ومن خلال الجدول رقم (٩) يتضح وجود ارتباط بلغ (٤٧٪) ، اي ان عملية رفع السعر التي تم اتباعها خلال هذه السنوات لم تعمل على تقليل استهلاك مادة المازوت كون استخدامها محدودا في محطات الكهرباء ومصانع الاسمنت وتقليل المستهلك منها يرتبط اساسا بإيجاد بدائل أخرى اقل كلفة مثل محطات الكهرباء الغازية والفحم الحجري في مصانع الاسمنت وهو ما لم تفلح الإدارة الحكومية في القيام به نتيجة للإدارة السيئة.

شكل رقم (١٦) كمية الاستهلاك السنوي من المازوت

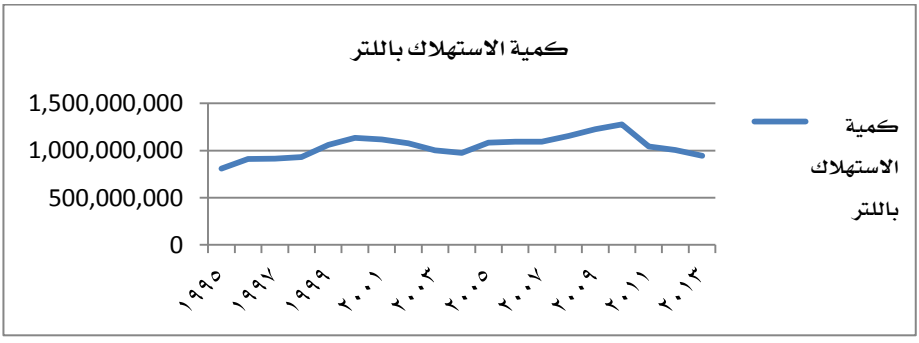

ISSN : 2410-1818

شكل رقم (١٧) قيمة الاستهلاك السنوي من المازوت

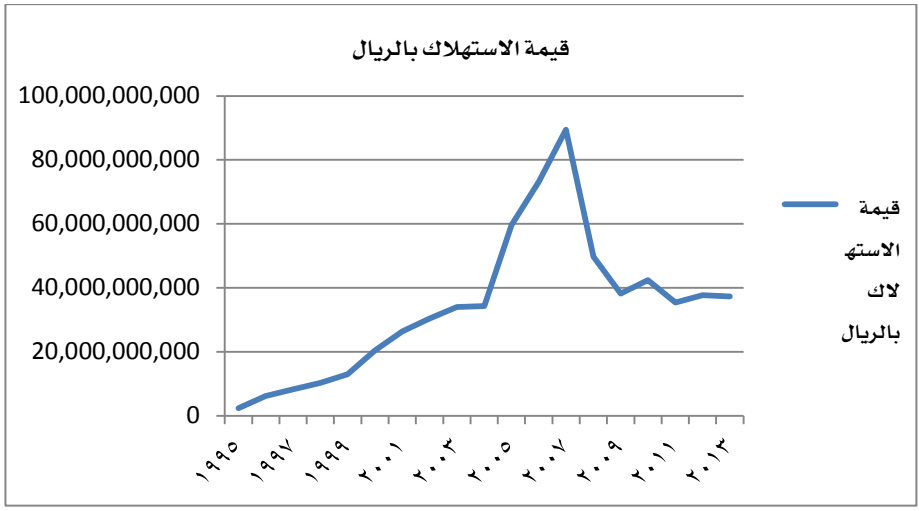

شكل رقم (١٨) نسبة نمو كمية وقيمة استهلاك المازوت السنوي

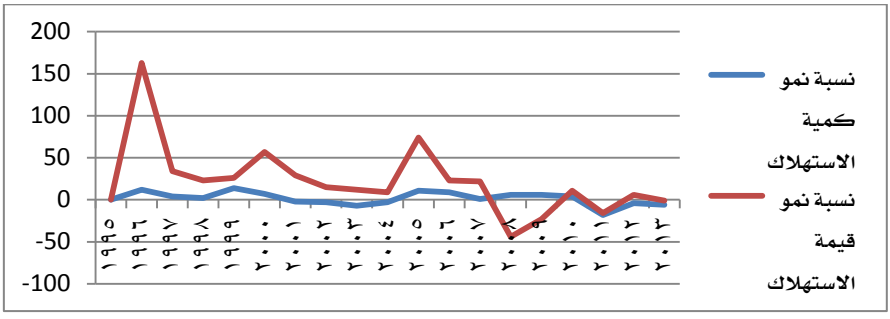

وكما اشرنا إلى ان الاستخدام من مادة المازوت محدود وبالتالي فكميات الاستهلاك منه شبه ثابتة ، ولكن يلاحظ انخفاض الكميات في بعض الاعوام وخاصة ٢٠٠٤م كما يظهر من جدول الكميات والرسم البياني ، وقد اتضح بعض أسباب ذلك من خلال رسالة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢م المشار إليها سابقا إلى وزير التجارة والصناعة بإجراء التحقيق مع احد المتعهدين بنقل هذه المادة إلى مصنع اسمنت البرح والذي قام بخلط هذه المادة مع مشتقات أخرى اقل كلفة بغرض الاستفادة من فارق الأسعار.

ISSN : 2410-1818

وهذا هو جزء من الفساد الحاصل في المشتقات النفطية حيث يتم استغلال انخفاض أسعار بعض المشتقات كبديل عن أخرى دون مراعاة الاثار الضارة المترتبة عليها مثل عملية الخلط هذه ، وكذلك تحويل السيارات التي تستخدم البنزين إلى استخدام السولار الارخص ثمنا أو الغاز وهي غير مهيأة لذلك مما يحدث تلوث في البيئة إضافة إلى رفع مبالغ الدعم بحيث وصلت إلى أرقام كبيرة تستنزف الموازنة العامة للدولة وتذهب هدرا في الوقت الذي يكون فيه المطلوب التقليل من الاسراف في استهلاك هذه المواد وتوجيه مبالغ الدعم إلى عملية تنموية اقتصادية تفيد المجتمع وليس تحقيق مصالح ضيقة.

جدول رقم (١١) مقارنة بين متوسط نمو كمية الاستهلاك

العام	المازوت	السولار (الديزل)
٢٠٠٠	٧٪	١٧٪
٢٠٠١	- ٢٪	١١٪
٢٠٠٢	- ٣٪	١٨٪
٢٠٠٣	- ٧٪	١١٪
٢٠٠٤	- ٣٪	١١٪
٢٠٠٥	١١٪	٥٪
٢٠٠٦	٩٪	٥٪
٢٠٠٧	١٪	١٢٪

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

مما سبق يتضح من خلال الإطار العملي للدراسة صحة الفرضية الأولى بأن اليمن تفتقر لإدارة حكومية رشيدة قادرة على الاستفادة من الموارد المحدودة والحد من الاهدار، وصحة الفرضية الثانية بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض أسعار المشتقات النفطية والكميات المستهلكة ولذا لم تحقق برامج الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري المنفذة خلال السنوات (١٩٩٥- ٢٠١٣) ، والرفع المستمر لأسعار المشتقات النفطية الأهداف المرجوة منها.

ISSN : 2410-1818

الفصل الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

١) ان هناك ظروف معينة حتمت دعم المشتقات النفطية لتكون في متناول المواطن العادي ولتمكين المنتجات المحلية من الوقوف على قدميها ومنافسة المنتجات الاجنبية.

٢) انهيار العملة الوطنية الريال بشكل سريع ، وإرتفاع أسعار النفط الخام بشكل كبير ومتصاعد أدى إلى إرتفاع أسعار المشتقات النفطية مما عمل على تضخم حجم الدعم.

٣) كان على اليمن أن تتبني برنامجا للإصلاح يتضمن عدة مراحل لكبح جماح التضخم ومحاصرة الفجوات الكبير في الموازين الاقتصادية ، وذلك من خلال عدة وسائل منها رفع الدعم عن بعض السلع ومنها المشتقات النفطية وزيادة أسعارها.

٤) اتضح أنه من غير المجدي كثيرا رفع أسعار المشتقات النفطية والذي كان يتم سنويا لأن تخفيض سعر الريال سنويا ايضا كان يفقد جزء من الاثر المطلوب لرفع السعر قي ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط الخام.

٥) ان عائدات الاصلاحات السعرية لم توظف التوظيف المثل لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف وطأة المعاناة عن المواطنين الذين تحملوا عبء الإصلاح ، وقصور السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والإدارية.

٦) استمرار ارتفاع قيمة الدعم السنوي للمشتقات النفطية وأهميته النسبية من النفقات العامة يمثل احد أهم اختلالات الموازنة العامة للدولة في حين لم تتمكن الحكومة من الخفض التدريجي لهذا الدعم ليصل إلى الصفر في عام ٢٠١٠م كما كان مقررا.

٧) من ضمن الاختلالات الحاصلة فى القطاع النفطي ذو العلاقة بدعم المشتقات النفطية هو الإدارة غير الرشيدة للوحدات التابعة للحكومة والمختصة في هذا الجانب.

ISSN : 2410-1818

٨) الاستهلاك غير الرشيد للمشتقات النفطية في بعض وحدات القطاع الاقتصادي الحكومي مع انه كان يمكن التحول إلى طرق انتاج أخرى اقل استهلاك وكلفة.

٩) ارتفعت وتيرة التهريب للمشتقات النفطية إلى الدول المجاورة للاستفادة من فارق السعر.

١٠) اتضح ضعف الاهتمام بملاحظات وتوصيات الجهات الرقابية المختصة وتساهل هذه الجهات ايضا في متابعة التنفيذ ومحاسبة المقصرين.

١١) تلتهم الاجور والمرتبات وفوائد الدين العام ودعم المشتقات النفطية النصيب الاكبر من النفقات العامة ولا تترك إلا حصة ضئيلة للنفقات الاستثمارية التي يعول عليها في تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد البنية الأساسية التي تدعم وتستقطب الاستثمارات وبالذات الخاصة المحلية منها والخارجية.

١٢) اتضح بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض أسعار المشتقات النفطية والكميات المستهلكة اذ انه كلما انخفضت الأسعار زادت الكميات المستهلكة.

ثانياً : التوصيات

١) ضرورة الإدارة الرشيدة لموارد المجتمع ومن ذلك مكافحة الفساد المالي والإداري وإلغاء الآثار السلبية المترتبة عليه.

٢) الدراسة الكاملة للواقع ووضع السياسات المناسبة التي تراعي الحالة المعيشية لمستهلكي المشتقات والأثر المترتب على المنتجات المحلية نتيجة رفع أسعار المشتقات النفطية.

٣) توظيف عائدات الاصلاحات السعرية التوظيف المثل بما يخدم أهداف التنمية المستدامة وتخفيف وطأة المعاناة عن المواطنين الذين تحملوا عبء الإصلاح.

٤) الحفاظ على سعر العملة المحلية بحيث لا يؤدي انخفاضها المستمر إلى ضعف جدوى رفع أسعار هذه المشتقات.

ISSN : 2410-1818

٥) إنشاء مصافي جديدة وتطوير قدرات مصافي في ظل كميات الاحتياطي من النفط الخام لليمن بحيث تواكب الاحتياجات المحلية وبالتالي تقليل تكاليف الاستيراد من الخارج.

٦) الاتجاه نحو استخدام بدائل أخرى للمشتقات النفطية خاصة البدائل النظيفة.

٧) تنفيذ توصيات الأجهزة الرقابية المختصة ومحاسبة المقصرين والمستفيدين غير الشرعيين واستعادة الأموال المنهوبة في هذا الجانب.

٨) إيجاد رأي عام يوجد القناعة لدى المواطنين وبالذات الفقراء منهم بجدوى إجراءات الإصلاح الاقتصادي وترشيد الاستهلاك ورفع أسعار المشتقات النفطية ، وان ذلك يصب في مصلحة المجتمع.

٩) تشجيع الباحثين على التنقيب في التقارير الرسمية للجهات الحكومية لمعرفة الاثار المترتبة على الإدارة غير الرشيدة للموارد المختلفة في اليمن ووضع التوصيات التي تساعد على الحفاظ على هذه الموارد واستدامتها.

ISSN : 2410-1818

المراجع :

١) احصاءات النفط والمعادن للاعوام ٢٠٠١م، ٢٠٠٣م، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، وزارة النفط والمعادن، صنعاء.

٢) احمد علي البشاري، مجلة الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، العدد السادس عشر (ابريل - يونيو)١٩٩٩م.

٣) بيان الرقابة السنوي عن الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للاعوام المالية ٢٠٠٨م.، ٢٠١٠م، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، صنعاء.

٤) تقارير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للاعوام المالية ١٩٩٥- ١٩٩٧م، ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م، مجلس النواب، صنعاء.

٥) تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعة الحسابات الختامية لوحدات القطاع العام للاعوام المالية: ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م، صنعاء.

٦) تقرير اللجنة المالية بعنوا ن (المؤشرات العامة لأهم الظواهر والمخالفات المالية والإدارية التي تضمنتها التقارير الدورية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للفصول الأول-الثاني-الثالث-الرابع ٢٠٠٤ م) ، مجلس الشورى، صنعاء.

٧) تقرير رئيس الوزراء عن التطورات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية مقدم لمجلس النواب في ٢٠٠٨/٢/١٨م، صنعاء.

٨) التقرير السنوي للاعوام ٢٠٠٦م، ٢٠٠٩م، والتطورات النقدية والمصرفية في الجمهورية الى منية شهر (نوفمبر ٢٠١٣)، البنك المركزي اليمني، صنعاء.

٩) حاتم جورج حاتم، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار وإشكالية السياسية النقدية في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد ٥٩- ٦٠، صيف - خريف ٢٠١٢م

ISSN : 2410-1818

١٠) الخطط الخمسية الأولى١٩٩٦- ٢٠٠٠، والثانية٢٠٠١- ٢٠٠٥، والثالثة ٢٠٠٦- ٢٠١٠، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء.

١١) رسالة رقم رو/٧/٧٢٠٩، ٢٠٠٥/٣/٢م، مجلس الوزراء، صنعاء.

١٢) صحيفة الجمهورية ، مؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر تعز ، العدد ١٣٥٣٨ ، ٢٠٠٦/١١/٨م.

١٣) صحيفة الثورة ، مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر ، صنعاء ، العدد ١٥٨٠٥ ، ٢٠٠٧/١١/١٩م.

١٤) شركة النفط اليمنية، شركة النفط اليمنية ، ١٥ عاما من التميز في خدمة التنمية والمجتمع ،صنعاء، مايو٢٠٠٥م.

١٥) عبد الخالق عبد المجيد، تأثير التعديلات السعرية للمشتقات النفطية على مستوى الاستهلاك المحلي الإجمالي، مجلة الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، العدد ١٨، أكتوبر – ديسمبر١٩٩٩م.

١٦) عبد المجيد البطلي -http://www.almashhad-alyemeni.com/news39655.html#sthash.VvuD0m9x.dpuf

١٧) فؤاد راشد عبده، اليمن: الوضع الاقتصادي وضرورة الاصلاحات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث والدراسات الاقتصادية، القاهرة، العدد السابع، ١٩٩٧م.

١٨) مجلة النزاهة، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، صنعاء، العدد ٢،٣، يونيو- سبتمبر٢٠٠٩م.

١٩) معتز خورشيد، يوسف الإبراهيم، تقدير الآثار متوسطة الأجل لبرنامج الإصلاح المالي بدولة الكويت باستخدام نموذج للمالية العامة والاقتصاد الكلي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد ٢٣، ربيع ٢٠٠١م

٢٠) نزار باصهيب، برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٥- ٢٠٠٣م، مجلة دراسات اقتصادية، المؤتمر الشعبي العام، صنعاء، العدد ٢٤، يناير – مارس٢٠٠٥م.

ISSN : 2410-1818

٢١) النشرة الإحصائية لمالية الحكومة، العدد السادس والأربعون للربع الرابع من العام المالي٢٠١١م، العدد الرابع والخمسون للربع الرابع من العام المالي٢٠١٣م، وزارة المالية، صنعاء.

22) www.24yemen.net/category-1-5050.htm
http://www.alshibami.net/saqifa//archive/index.php/t-41752.html
23) http://26sep.net/nprint.php?lng=arabic&sid=73107http://www.hadarem.net/index.php?ac=3&no=6605
24) http://almasdaronline.com/article/60383
25) http://www.voice-yemen.com/news81720.html#sthash.C5AHUATv.dpu
26) 3d8453٪3d3%26no ٪3fac/٪www.hadarem.net